الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة وتدقيق

دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي و الإداري في الجزائر

– دراسة ميدانية –

من إعداد الطلبة:

يمينة دبيلي

بسمة معطالله

أم الهناء رزاق زوازي

تحت إشراف الدكتور

بشير زبيدي

أمام اللجنة المكونة من السادة:

خليدة عابي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الوادي	رئيسا
بشير زبيدي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
بشير دريدي	أستاذ مساعد –أ–	جامعة الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2017 2018

" بسم الله والصلاة والسلام على نور القلوب وسيد الوجود وخير الأنام حبيبنا مُحَّد وعلى آله وصحبه أجمعين"

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك على وعلى والدي وأن اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " صدق الله العظيم سورة النحل الآية 19.

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

نحمد الله الذي وفقنا لانجاز هذا العمل مصداقا

لقوله ﷺ "من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

نتقدم بجزيل الشكر وفائق التقدير والاحترام لكل من ساهم بقليل أو بكثير في إنجاز هذه المذكرة

ونخص بالذكر أستاذنا المؤطر زبيدي البشير على نصائحه وتوجيهاته لنا مدة انجاز هذه المذكرة

وإلى كل الأستاذة الذين قدمو لنا يد المساعدة وخاصة الأستاذ بن خليفة بلقاسم على الجهود التي بذلها معنا

وإلى كل الأستاذة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية بجامعة الوادي

كما نشكر كل من ساعدنا في انجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد بنصيحة أو كلمة طيبة

يمينه، بسمة، هناء

الملخص:

أصبحت الحوكمة تشهد اهتماما متزايدا و هذا الاهتمام لازال يبرز بوتيرة متسارعة وذلك على الشق العلمي الأكاديمي أو على الشق العملي، لذا ينظر إلى حوكمة الشركات على أنها البلسم الشافي الذي من شأنه أن يحقق الجودة والتميز في عمل الشركات وأداءها، وذلك عن طريق إيجاد وتطبيق قوانين وأنظمة وإجراءات فعالة تحكم العلاقات القائمة بين كافة الأطراف ذات العلاقة في الشركة(المساهمين، مجلس الإدارة، المقرضين،الإدارة التنفيذية)، وتضمن توفير مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ووضع سياسات فعالة وتنفيذها لمكافحة الفساد الإداري والمالي، لذا أصبح لحوكمة الشركات دورا فعالا في خلق بيئة عمل على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر كافة الشركات وترتكز أنظمتها وقوانينها في الحد من استخدام السلطة الإدارية في غير مصالح المساهمين وتعزيز الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الفساد الإداري، الفساد المالي.

Résumé:

La gouvernance est devenu témoin d'un intérêt croissant et cet intérêt se situe toujours à un rythme accéléré et que l'encoche scientifique universitaire ou partie pratique, afin de regarder la gouvernance d'entreprise comme une panacée qui permettrait d'atteindre la qualité et l'excellence dans le travail des entreprises et de leurs performances, et à travers création et l'application des lois et règlements et des procédures efficaces régissant les relations entre toutes les parties concernées dans l'entreprise (actionnaires, conseil d'administration, les prêteurs, la haute direction), et d'assurer la fourniture des principes d'égalité et d'égalité des chances et élaborer des politiques et la mise en œuvre efficace de lutte contre la corruption administrative et financière, par conséquent, la gouvernance d'entreprise est devenue un rôle actif dans la création d'un environnement de travail pour faire face à l'évolution rapide de l'aspect et de la gestion dans toutes les sociétés, les règlements basés et les lois en matière de réduction de l'utilisation du pouvoir administratif dans l'intérêt des actionnaires économiques et technologiques et de renforcer le contrôle interne et le suivi de la mise en œuvre de stratégies.

Mots clés: la gouvernance d'entreprise, la corruption administrative, la corruption financière.

الفهـرس

المحتويات	الصفحة
الاية	
شكر و عرفان	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول و الاشكال	
مقدمة عامة	أ-و
الفصل الأول : الإطار النظري لحوكمة الشركات والفساد المالي والإداري	
تمهيد الفصل	08
المبحث الأول : ماهية حوكمة الشركات	09
المطلب الأول : مفهوم وخصائص حوكمة الشركات	09
المطلب الثاني : مبادئ وأهداف حوكمة الشركات	13
المطلب الثالث : مصادر وركائز وسمات حوكمة الشركات	16
المطلب الرابع: واقع حوكمة الشركات في الجزائر ومعوقات تطبيقها	21
المبحث الثاني: الفساد المالي والإداري والظواهر المحيطة به	25
المطلب الأول: تعريف الفساد المالي والإداري وخصائصه	25
المطلب الثاني : أنواع وأسباب الفساد المالي والإداري	27
المطلب الثالث: مظاهر الفساد المالي والإداري	30
المطلب الرابع: حقيقة الفساد المالي والإداري في الجزائر	30
المبحث الثالث: إستراتيجية حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري	33
المطلب الأول: دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري	33
المطلب الثاني : أهمية الإفصاح المحاسبي والشفافية في الحد من الفساد المالي والإداري.	35
المطلب الثالث: تفعيل المسائلة والنزاهة للحد من الفساد المالي و الإداري	38

المطلب الرابع: أساليب حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري	42
المطلب الخامس: آفاق حوكمة الشركات في الجزائر للحد من الفساد المالي والإداري	43
خلاصة الفصل	45
الفصل الثاني: دراسة ميدانية للتحليل و اختبار فرضيات الدراسة	
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	48
المطلب الأول:بيانات الدراسة	48
المطلب الثاني :قائمة الإستبيان	48
المطب الثالث:مجتمع الدراسة	51
المبحث الثاني : تحليل نتائج الدراسة الميدانية	53
المطلب الأول: الخصائص العامة للعينة	53
المطلب الثاني: إختبار ثبات وصدق للعينة	58
المطلب الثالث :التحليل الإحصائي الوصفي للإستبيان	60
خلاصة الفصل	76
خاتمة عامة	78
قائمة المراجع	83
الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنـوان	رقم الصفحة
01	مقياس ليكارت الخماسي	49
02	محاور المجموعة الثانية وعدد فقرات كل محور	50
03	الاحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان	51
04	توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.	53
05	توزيع عينة الدراسة من ناحية المؤهل العلمي	54
06	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	55
07	توزيع عينة الدراسة حسب المهنة	56
08	توزيع عينة الدراسة حسب القطاع	57
09	توزيع معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق	58
10	مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي.	60
11	نتائج آراء عينة الدراسة حول الفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية	61
12	نتائج آراء عينة الدراسة حول مبادئ حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري	64
13	نتائج أراء عينة الدراسة حول الإفصاح والشفافية للحد من الفساد المالي والإداري	67
14	نتائج أراء عينة الدراسة حول السلوكيات الأخلاقية، تفعيل المسائلة والنزاهة للحد من الفساد المالي والإداري.	70
15	يوضح اختبار " T " للعينة البسيطة المتعلقة بالفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية	72
16	المتعلقة مبادئ حوكمة الشركات ودورها في الحد من البسيطة للعينة "T " يوضح اختبار الفساد المالي والإداري	73
17	البسيطة الإفصاح والشفافية للحد من الفساد المالي والإداري للعينة "T " يوضح اختبار	74
18	البسيطة السلوكيات الأخلاقية، تفعيل المسائلة والنزاهة للحد للعينة "T " يوضح اختبار) من الفساد المالي والإداري	75

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
01	**خصائص حوكمة الشركات**	**12**
02	**ركائز حوكمة الشركات**	**17**
03	**الاحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان**	**51**
04	**تمثيل عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.**	**53**
05	**يمثل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.**	**54**
06	**يمثل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.**	**55**
07	**يمثل عينة الدراسة حسب المهنة.**	**56**
08	**يمثل عينة الدراسة حسب المهنة**	**57**
09	**توزيع معامل ثبات ألفا كرونباخ**	**59**
10	**توزيع معامل الصدق**	**59**

المقدمة:

وضعت الأحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي، مفهوم حوكمة الشركات على قائمة اهتمام مجتمع الأعمال والمؤسسات الدولية على حد سواء، واكتسبت أهمية أكبر اثر الأزمات التي هددت كيانه بالانهيار، وتعثر بعض الشركات نظرا لضعف النظام القانوني الذي لا يمكنه حل المنازعات بطريقة فعالة، وأيضا ضعف نوعية المعلومات الذي أدت إلى منع الإشراف والرقابة عليها، والذي بدوره عمل على انتشار الفساد المالي والإداري فيها، وتعد حوكمة الشركات إحدى الأدوات الفعالة لتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث تؤثر على أسعار الأسهم فيها حيث أن سوق الأوراق المالية يحتاج إلى الكثير من المقومات اللازمة لجلب المستثمرين في الوقت المناسب.

وبما أن العالم يسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية فيما يتعلق بالشركات إلا أن هناك عائقا يحد من سرعة تحقيق هذه الأهداف وهو الفساد المالي والإداري والذي يعتبر أحد التحديات التي تواجهها الدول والشعوب والمنظمات الدولية والإقليمية، وذلك لسرعة انتشاره ولتعدد الجهات المتورطة فيه، هذا فضلا على أن حجم الظاهرة أخذ في التفاقم إلى درجة أصبح يهدد المجتمعات بالجمود باعتباره يؤثر بشكل كبير على الإدارة، كما ظل الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الجزائرية بمثابة الآلية التي تبلورت نتيجة الفوضى السياسية التي حدثت لفترة طويلة من الزمن، وخلق الأزمات، إلى استفحال وتفشي ظاهرة الفساد بمختلف أشكاله كأهم وجه من أوجه غياب الحكم الراشد فيها.

وفي ظل غياب الإفصاح والشفافية والثقة في التقارير المالية للشركات واستفراد مجلس الإدارة باتخاذ القرارات الإستراتجية وعدم متابعة التنفيذ، وغياب عنصر المسائلة والذي انعكس سلبا على فعالية الأداء المالي فيها، أصبح المستثمرون غير قادرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية بالشكل المناسب مما أدى بالكثير منهم في فقدان الثقة في شركاتهم، ومن هذا المنطلق بدأ مفهوم الحوكمة يتسع أكثر فأكثر من مجرد سلوك أخلاقي مع إتباع نظرة علمية، التي تضمن بالأخير إلى تحسين الأداء المالي والإداري الناتج على التسيير الأمثل المبني على أسس الإفصاح والشفافية والمساءلة، مما يؤدي إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، وسعيا منها لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية تسعى السلطات العليا

في الجزائر إلى تفعيل الأداء المالي والإداري فيها في ظل الحوكمة من خلال جملة من التشريعات والقوانين والإصلاحات الهيكلية التي توفر المناخ المناسب لتطبيق مبادئها.

الإشكالية الرئيسية:

وعلى ضوء ما سبق ذكره يمكن صياغة وطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري ؟

التساؤلات الفرعية:

يمكن تجزئة الإشكالية المطروحة إلى التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هو الدور الذي تلعبه آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري؟
2. من خلال السلوك الأخلاقي ما مدى مساهمة حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري ؟
3. كيف يؤثر مبدأ الإفصاح والشفافية في الحد من الفساد المالي والإداري؟
4. هل تفعيل مبدأ النزاهة والمسائلة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري؟

فرضيات البحث:

1. تعتبر آليات حوكمة الشركات من الأدوات الفعالة في الحد من الفساد المالي والإداري.
2. توافر السلوك الأخلاقي والالتزام بأخلاقيات المهنة يحد من انتشار الفساد المالي والإداري.
3. يؤثر مبدأ الإفصاح والشفافية في الحد من الفساد المالي والإداري من خلال توفير المعلومات المالية في الوقت المناسب، وبشكل دوري.
4. التطبيق الجيد والعملي لمبدأ النزاهة والشفافية يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.

أسباب اختيار الموضوع:

- ملائمة هذا الموضوع مع تخصصنا الدراسي وكذلك الرغبة في الإطلاع عليه.

- ❖ أهمية هذا الموضوع في ظل الفترة التي يمر بها الاقتصاد العالمي والوطني من تحولات والانفتاح على السوق العالمية، والذي بدوره افرز ما يعرف بحوكمة الشركات، الأمر الذي فرض زيادة الالتزام بتطبيق قواعدها ومبادئها للنهوض بالاقتصاد.
- ❖ انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي وما انجر عنه من انهيار شركات عملاقة بسب التقصير في تطبيق مفاهيم حوكمة الشركات.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ إبراز الدور المهم الذي تلعبه الحوكمة في زيادة الكفاءة والمصداقية للشركات، من خلال زيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين فيها.
- ❖ صياغة الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والتعرف على ايجابيتها ومزاياها، وكيفية الاستفادة منها في تحسين الأداء المالي والإداري للشركات بغرض زيادة الثقة فيها.
- ❖ كما تهدف إلى إبراز ضرورة تفعيل مبادئ الحوكمة وآلياتها للحد من الفساد المالي والإداري.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها، والاستفادة منها تطوير الممارسات المالية والإدارية وبالتالي ضمان مصداقية وشفافية القوائم المالية المعروضة، والحد من الاستخدامات الغير القانونية والسلبية التي تمس الأطراف الدائمة وأصحاب الحقوق في الشركة، وكذا الاستفادة منها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الأمر الذي يسمح بتشجيع الاستثمار ودعم القدرات التنافسية للشركات.

الدراسات السابقة:

لقد كان موضوع حوكمة الشركات محل اهتمام الكثير من الدراسات والبحوث والتي تناولت الموضوع من عدة زوايا من بينها:

1. دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي – دراسة حالة مجمع صيدال–

لقد حاول الباحث من خلال هذا البحث معرفة تأثير حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وكذا تحسين الأداء المالي وقد استخلص في نهاية هذا البحث:

- أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات قد ساهم بشكل مباشر ومقبول في تحقيق جودة التقارير المالية وكذلك قد حققت نتيجة وهي تحسن في أغلبية مؤشرات الأداء المالي وبنسب متفاوتة.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي معتمدا على أسلوب الإستبانة الذي تم إعداده خصيصا لهذا الغرض وتوزيعه على مختلف الأطراف المعنيين بتطبيق الحوكمة.

2. المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات – دراسة حالة المؤسسة الوطنية للاشغال في الأبار (ENTP) .

هدفت هذه الدراسة إلى تبيين دور المراجعة ومدى مساهمتها ي تحسين جودة حوكمة الشركات مع دراسة حالة إحدى المؤسسات الوطنية مثال عن واقع الحوكمة في المؤسسات الجزائرية.

وقد استخلص في نهاية هذا البحث:

- أن تفعيل آليات المراجع سيؤدي بدوره إلى تفعيل أسلوب حوكمة الشركات من خلال القيام بعملية الربط بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي والمراجع الداخلي ومختلف لجان المراجعة بما يسمح بتحقيق الاستقلالية وكفاءة الأداء المهني.

3. دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والإداري – دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة مغنية–

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات ومدى مساهمتها في القضاء على الفساد المالي والإداري مع دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وقد استخلص في نهاية هذه الدراسة:

- أن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات من قبل البنك يؤدي إلى الحد من الفساد المالي والإداري فيها وزيادة كفاءة أدائها، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين بها.
- اهتمام البنك بمفهوم حوكمة الشركات والفساد المالي والإداري وتنصيبه لوحدة خاصة بالرقابة والتدقيق مهمتها الأساسية المراجعة الدقيقة للحسابات والعمليات والتحويلات المالية، وكشف مواطن الغش والفساد.

المنهج المتبع:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى دراسة الظاهرة، وجمع الحقائق والمعلومات عنها ثم تحليلها للوصول إلى النتائج والتوصيات وبهدف تحليل البيانات التي تتوفر عن مشكلة البحث تم استخدام أسلوب الإستبانة وتوزيعها على مختلف الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة استخدمنا أيضا المسح المكتبي بهدف التعرف على مختلف المراجع الخاصة بموضوع الدراسة، إضافة إلى الاعتماد على الانترنت كأداة بحث هي الأخرى.

هيكل الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الموضوع وأهدافه تم تقسيم الدراسة إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي، تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري لحوكمة الشركات والفساد المالي والإداري حيث قسم إلى ثلاث مباحث يتضمن المبحث الأول ماهية حوكمة الشركات من خلال التطرق إلى مفهومها وخصائصها ومبادئها وكذلك أهدافها ثم مصادرها وركائزها وسماتها كما تطرقنا إلى واقع حوكمة الشركات في الجزائر وتحدياتها ومعوقات تطبيقها.

أما المبحث الثاني فقد خصص للفساد المالي والإداري والظواهر المحيطة به فتطرقنا إلى تعريف الفساد المالي والإداري وخصائصه أنواعه وأسبابه وكذلك الظواهر المحيطة به، كما تطرقنا أيضا لحقيقة الفساد المالي والإداري في الجزائر.

أما المبحث الثالث فقد جاء تحت عنوان إستراتجية حوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري تطرقنا فيه إلى دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري، بعدها أهمية الإفصاح المحاسبي والشفافية في الحد من الفساد المالي والإداري ثم تفعيل مبدأ المسائلة والنزاهة في الحد من

الفساد المالي والإداري كذلك أساليب حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري وأخيرا تطرقنا لأفاق حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الجزائر.

أما الفصل الثاني فقد كان عبارة عن الدراسة الميدانية لدور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري حيث تناولنا فيه الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية من خلال استبيان الذي تم تحليله بالاعتماد على برنامج **spss** .

تمهيد:

تعد حوكمة الشركات من الموضوعات المهمة لجميع الشركات المحلية والعالمية في جميع دول العالم، إلا أن مختلف الأزمات المالية التي واجهها الاقتصاد العالمي وضعت مفهوم حوكمة الشركات ضمن الأولويات، وتركز أنظمة وقوانين الحوكمة في العالم على الحد من استخدام السلطة الإدارية في غير مصالح المساهمين، وتعمل على تفعيل أداء مجالس الإدارة في تلك الشركات، وكذلك تعزيز الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيذ الاستراتجيات وتحديد الأدوار والصلاحيات، علاوة على ذلك تعزيز الشفافية والإفصاح داخل الشركات، كما يعد مفهوم حوكمة الشركات منهج إصلاحي وآلية عمل جديدة من شأنها ترسيخ نزاهة المعاملات بوضع محددات تخدم المصالح العامة والحقوق الخاصة وكذلك كآلية للحد والكشف عن الفساد المالي والإداري، وللإلمام بهذا الفصل ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تتمثل فيما يلي :

- **المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.**
- **المبحث الثاني: الفساد المالي والإداري والظواهر المحيطة به.**
- **المبحث الثالث: إستراتيجية حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري**

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.

يطلق مصطلح Corporate Governance على حوكمة الشركات والمؤسسات في حين أن مصطلح Good Governance فيصد به الحكم الراشد على المستوى الكلي للدولة والذي يمس النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للفرد .

المطلب الأول: مفهوم وخصائص حوكمة الشركات

أولا: مفهوم حوكمة الشركات

على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونين والمحللين لمفهوم حوكمة الشركات "Corporate Governance" ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل، وتختلف حوكمة الشركات باختلاف كيفية النظر إليها وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم[1].

المفهوم اللغوي لحوكمة الشركات[2]: يشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية للأصل الانكليزي للكلمة Governance الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة حيث تم سابق إطلاق مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، الحاكمية المؤسسية، حوكمة الشركات ومصطلحات أخرى، إلا أن الأكثر شيوعا وتداولا من قبل الباحثين هو مصطلح حوكمة الشركات أو حوكمة المؤسسية .

يضمن مفهوم الحوكمة العديد من الجوانب وهي كالآتي [3]:

---

[1] محمد مصطفى سليمان، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"، الدار الجامعية، مصر، ط1، 2006، ص15.

[2] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، "الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، ط1، دار الصفاء، عمان، 2010، ص24.

[3] مصطفى حسن بسيوني السعدني، الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل لمؤتمر مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي المنعقدة بالقاهرة – جمهورية مصر العربية في نوفمبر 2006- منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2009، 147، بتصرف.

– تعني الحكمة، وما يقتضيه الحكمة من تقرير النصح والإرشاد والتوجيه، وما تقتضيه الحكمة من القدرة والإقتداء، وما تقتضيه الحكمة من الرشد والرشادة والعقلانية، وحسن الحكم على الأشياء؛

– كما تعني الحكم والسيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تحكم وتتحكم في السلوك، وتضع معها الموازين والمقاييس، ويتم الميزان والقياس وفق مؤشرات عامة وعادلة، ومنصفة و منضبطة.

– كما تعني الاحتكام إلى مرجعيات الحوكمة، وإلى الأساس الأخلاقي والثقافي الخاص بها في ضوء التجربة، وفي نطاق الخبرة، وفي ما تم الحصول عليه من عظة وحكمة.

– كما تعني أيضًا التحاكم أمامها طلبًا لعدالتها وإنصافها، من ظلم السلطة الغاشمة وتلاعبها بمصالح الأفراد، وفسادها، وبالأخص عندما تنفرد السلطة بكل شيء.

كما عرفت على أنها" هي الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة (مثلا المساهمين .....الخ)لتوفير إشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها[1]".

وعرف أحمد على خضر حوكمة الشركات" بأنها الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجوها وتركز على العلاقات فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة"[2].

وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "إن حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إداراتها، ومساهميها، وذوى المصلحة الآخرين، وتقدم حوكمة الشركات أيضا الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة، وتحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء"[3].

وكذلك عرفت" بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية"[4].

[1] خالد ممدوح إبراهيم، حوكمة الانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2011، ص50.

[2] أحمد على خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2012، ص85.

[3] محمد طارق يوسف، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق، بحوث وأوراق عمل لمؤتمر مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي المنعقدة بالقاهرة–جمهورية مصر العربية في نوفمبر 2006، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،مصر، 2009، ص120.

[4] طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات(المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية، مصر،2007،ص4.

وبالتالي يمكننا أن نستخلص من التعاريف السابقة أن حوكمة الشركات نظام يهتم بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة، يتضمن العديد من العناصر والمبادئ والإجراءات التي تعمل معا على توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة المشاركة في المنظمة ووضع القواعد والإجراءات المتعلقة بشؤون المنظمة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم[1].

[1] هيدوب ليلى ريمة، المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار)، مذكرة ماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2012، ص15.

ثانيا: خصائص حوكمة الشركات

الشكل رقم (01): خصائص حوكمة الشركات

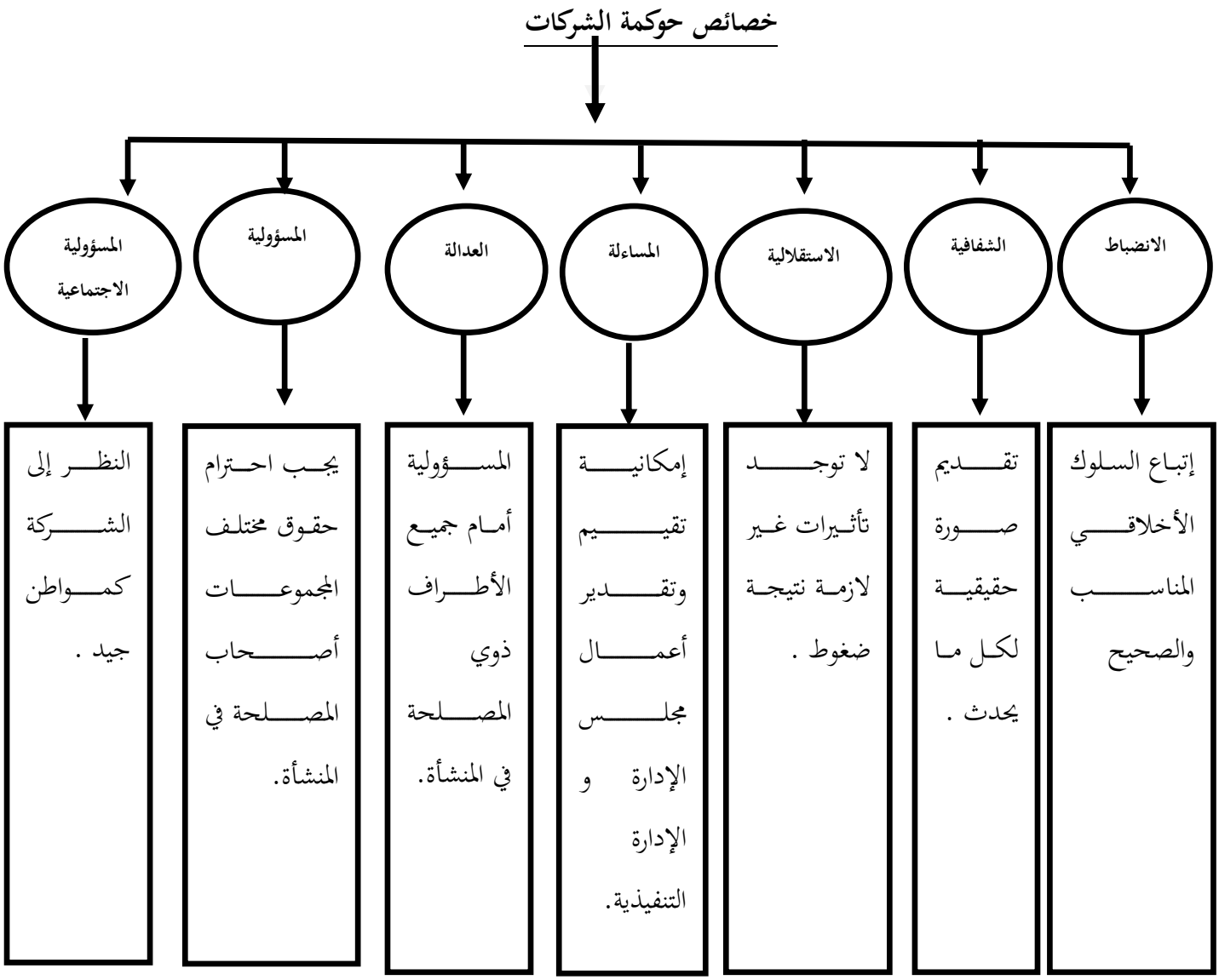

المصدر: طارق عبد العال حماد، ، حوكمة الشركات (المفاهيم ،المبادئ، التجارب ،المتطلبات)، الدار الجامعية ، مصر ، ط2 ،2007 ، ص: 25.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف حوكمة الشركات

أولا: مبادئ حوكمة الشركات[1]

نظرا للتزايد المستمر الذي يكتسبه مفهوم حوكمة الشركات من اهتمام في الوقت الحالي فقد حرصت عديد من المؤسسات الدولية وبورصات الأوراق المالية في العديد من الدول على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة وإصدار مجموعة من المبادئ التي تحكم التطبيق السليم له وعلى رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد والبنك ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي أصدرت في عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات وتم تعديل هذه المبادئ عام 2004 إلى ستة مبادئ أساسية.

تتمثل هذه المبادئ فيما يلي[2]:

1. **إطار عمل حوكمة الشركات:** ضرورة وجود إطار عمل فعال لحوكمة الشركات يسعى للترويج لأسواق تتمتع بالشفافية والكفاءة، وتتفق وسيادة القانون ويوضح تقسيم المسئولية بصورة تامة بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.
2. **حماية حقوق المساهمين:** التأكيد على حماية حقوق المساهمين وتسهيل ممارستهم لحقوقهم وتفعيل الوظائف الأساسية للملكية.
3. **المعاملة المتساوية للمساهمين:** التأكيد على المعاملة المتساوية للمساهمين ومنهم مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، حيث يجب أن يتمتع كافة المساهمين بفرصة متساوية لدرء إهدار أو استغلال حقوقهم.
4. **مشارك أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:** يقصد بأصحاب المصالح حملة الأسهم وحملة السندات والبنوك وغيرهم من المقرضين والموظفين والعمال وأعضاء الإدارة والعملاء والموردين والمجتمع ككل ومن المفترض أن تكون حقوق هؤلاء منصوص عليها في القانون ومن ثم لا يتبقى إلا أن تتيح لهم قواعد الحوكمة الفرصة في الحصول على تعويضات في حالة انتهاك تلك الحقوق وان كان من

[1] محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2] عمرو يس، دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل لمؤتمر مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي المنعقدة بالقاهرة – جمهورية مصر العربية في نوفمبر 2006- منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2009، 184.

الأفضل أن يشاركوا بشكل أو بآخر في صياغة تلك القواعد كما ينبغي كذلك أن تنطوي تلك القواعد على ما يشجع على إتاحة الفرصة للعاملين أو ممثليهم للاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتنبيه عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية أو غير مناسبة مع عدم تعرضهم للعقاب من جزاء ذلك[1].

5. **الإفصاح والشفافية:** ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة، يجب أن يشمل الإفصاح على المعلومات التالية[2]:

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة.
- أهداف الشركة.
- حق الأغلبية من حيث المساهمة، وحقوق التصويت.
- أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم.
- عوامل المخاطرة المنظورة.
- المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح.
- هياكل وسياسات حوكمة الشركات.
- ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات، وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية وأيضا بمتطلبات عمليات المراجعة.
- ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

6. **مسؤوليات مجلس الإدارة:** تتمثل في:

- يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

[1] منير إبراهيم هندى، حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2011، ص5-6.
[2] خالد ممدوح إبراهيم، حوكمة الانترنت، مرجع سبق ذكره، ص ص42 -44.

- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل للمعلومات، وكذا على أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.
- حينما ينتج ع قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فإن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.
- يجب إن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.

ثانيا: أهداف حوكمة الشركات:

يساهم تطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق مجموعة من الأهداف و يمكن تلخيص أهم أهداف فيمايلي[1]:

- كبح مخالفات الإدارة المحتملة وضمان التناغم الفعال بين مصالح الإدارة ومصالح المساهمين.
- تقليل المخاطر المالية و الاستثمارية.
- حماية حقوق المساهمين و مصالحهم من خلال وضع الإستراتيجية الاستثمارية السليمة.
- تعميق دور أسواق المال في تنمية المدخرات .
- زيادة الثقة بالاقتصاد الوطني.
- إظهار الشفافية وقابلية المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية.
- تحسين الأداء المالي للشركة أو المصرف.
- الحفاظ على السمعة الاقتصادية للشركة من خلال التمسك بالقيم الأخلاقية.
- فتح السبل لانفتاح الشركات على أسواق المال العالمية و الوصول إلى أعلى المراتب لدى مؤسسات التقييم الدولية.
- التزام الشركات بالسلوكيات الأخلاقية والممارسات المهنية السليمة والآمنة مع الالتزام بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية والإشرافية.

[1] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، "الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"،مرجع سبق ذكره، ص43-44.

المطلب الثالث: مصادر وركائز وسمات حوكمة الشركات

أولا:مصادر حوكمة الشركات

الحوكمة مصدران أساسيان ومهمان يمكن تناولهما في التالي[1]:

1- حوكمة الخارجية:

أي خارج نطاق الشركة أو الجهة التي تصدر البيانات والمعلومات، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق معايير الحوكمة و العمل بها و التحقق من احترامها و الاستجابة لمتطلباتها وخاصة وأن هذا المصدر يملك من قوة التأثير الكثير و لعل أهم مثال على ذلك ما تمارسه منظمة الشفافية العالمية من ضغوط هائلة على الحكومات و الدول من أجل محاربة الفساد .

2- الحوكمة الداخلية:

أي تلك التي تمارسها سلطة الإدارة داخل الشركات، و التي تتناول النظم المحاسبية المعمول بها، ومدى سلامتها، ومدى قدرتها على تحقيق عناصر الشفافية و التغيير عن الموجودات القائمة في المشروعات، ومن ناحية أخرى إظهار نتائج الأعمال التي تمت فيها.

[1] محسن أحمد الخضري، حوكمة الشركات، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص102-103.

ثانيا: ركائز حوكمة الشركات

الشكل رقم (02): ركائز حوكمة الشركات

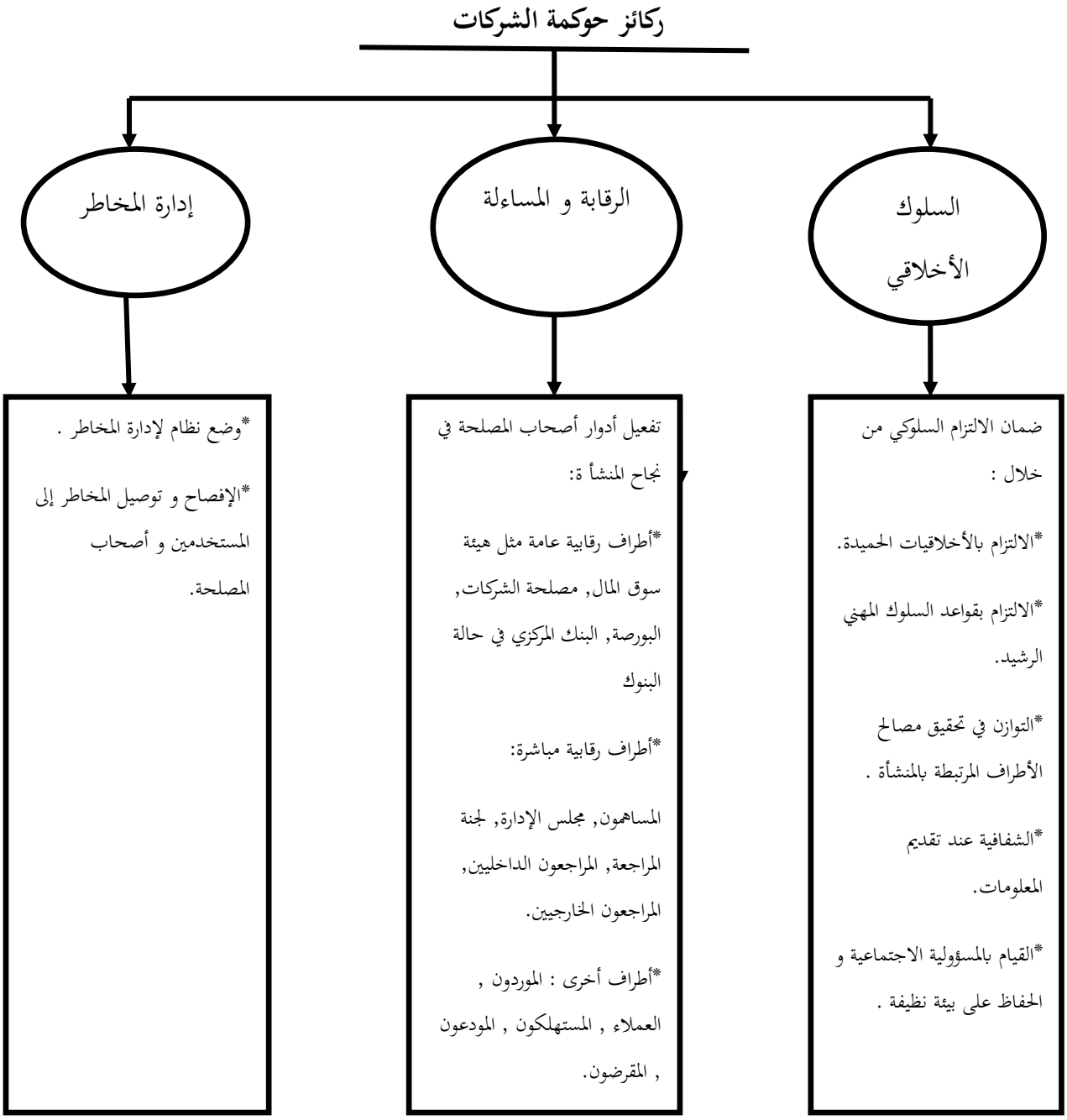

المصدر : طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية، مصر، ط2، 2007، ص49.

ثالثا: سمات حوكمة الشركات:

يتسم نظام حوكمة الشركات بمجموعة من السمات العملية من جانبيه القانوني و الاقتصادي يسعى إلى تحقيقها في الشركة أثناء أدائها لدورها الاجتماعي بصورة عامة، تتركز معظمها على ضبط و تنظيم عملها، مما يضفي عليها استقرارا في التعامل ورصانة في الائتمان، فينعكس ذلك ايجابيا على تحسين البيئة الاقتصادية فتقل فيها مخاطر الخروج على أحكام القانون.

وعليه فإنه يمكننا تحديد أهم سمات النظام القانوني لحوكمة الشركات وفق الآتي [1]:-

- إنه وسيلة للرقابة على الشركة.
- إنه وسيلة لحماية الشركاء.
- إنه وسيلة لجذب الاستثمار.

1- حوكمة الشركات وسيلة للرقابة عليها:

يمكننا تحديد الأسباب التي أدت إلى ظهور حوكمة الشركات وذلك عن طريق الانهيارات المالية التي تعرضت لها كبريات الشركات و المصارف العالمية، و التي أثرت و بصورة كبيرة على الاقتصاديات التي وقعت فيها.

وعليه فإذا كان السبب المباشر لظهور الحوكمة هي كثرة الأزمات المالية و حالات الإفلاس في دول متعددة و فترة زمنية واحدة، أول ما تسعى إليه حوكمة الشركات هو علاج أسبابها من خلال تعزيز الرقابة الشاملة على الشركات في أدائها لنشاطها وضمان القيام بأعمالها وفق أحكام عقدها و القانون بالقدر الذي لا يؤدي إلى إلحاق الضرر بأصحاب المصالح فيها، فضلا عن حماية و تنمية الاقتصاد الوطني بصورة عامة.

أما فيما يتعلق بوسائل تحقيق تلك الرقابة، فهي متنوعة بالقدر الذي تدعم فيه البناء القانوني للرقابة في حوكمة الشركات، فتشمل بذلك المراحل المختلفة للتعامل مع الشركة ابتداء من تأسيسها وأثناء

[1] عمار حبيب جهلول آل علي خان ، نفس المرجع السابق ، ص 53.

نشاطها التجاري وحتى نهاية ذلك النشاط، الأمر الذي جعل الاعتماد ينصب على وسائل متعددة لتحقيق تكامل نظرية الرقابة على الشركة والتي تمثلت بقوانين مختلفة أهمها[1]:

- قوانين أسواق الأوراق المالية التي تحكم تداول أسهم الشركات ومسؤولية الضمان المفروض توفره فيها.
- قوانين الشركات التي تتبنى وضع نظام إداري ورقابي للشركة تسعى من خلاله لضمان قيام الشركة بواجبها القانوني والاقتصادي لحماية المتعاملين معها.
- قوانين الإفلاس التي تدعم نظرية الائتمان الرائجة في البيئة التجارية عموما وتحفظ من خلالها المقدار اللازم من الذمة المالية للشركة باعتبارها ضمانا عاما للدائنين.
- قوانين الاستثمار على اعتبار أن المساهمة في الشركات التجارية وخاصة مع حرية السوق إن هو إلا استثمار تجاري دارج التعامل فيه، إضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي إنما يدخل الأراضي الوطنية على هيئة شركات يتم التعاقد معها للقيام بأعمال معينة.

وعليه فإنه يتم الاعتماد على تلك القوانين في استكمال نظرية الرقابة في النظام القانوني للحوكمة.

2- حوكمة الشركات وسيلة لحماية الشركات:

هي نفسها الأسباب التي أدت لظهور حوكمة الشركات حيث كانت الانهيارات المالية بسبب الغش والاحتيال من جانب الإدارة وتغليب لمصلحتها على مصلحة الشركة والشركاء ،لذلك فقد كانت حماية الشركات (المساهمين) من أهم مبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات والتي وضعت من خلال التشريعات المنظمة لها .

وتتمثل هذه السمة في ثلاثة مراحل وهي[1]:

المرحلة الأولى:

تتمثل في ضمان حقوق المساهمين في حوكمة الشركات بنظرية الفصل بين الملكية وسلطة الإدارة من خلال الاعتماد على مدراء مستقلين لا تربطهم ملكية الشركة مصالح شخصية تدعوهم إلى استغلال

[1] مرجع سبق ذكره، ص 55 .56 57 58.

2 مرجع سبق ذكره ،59 .60. 61 .62 .

مراكزهم الإدارية لمصالح الخاصة في أجواء تقل فيها سلطة الرقابة ،مادام مديرو الشركة هم مالكي أغلبية الأسهم فيها والمطلعين على المركز القانوني والمالي لشركة .

المرحلة الثانية :

هي المرحلة الضامنة لحقوق الشركاء، ضمن قواعد الحوكمة فإنها تتمثل بضمان حقهم في الإطلاع على نشاط الشركة عن طريق واجب الإفصاح والشفافة المترتب عليها، حيث ينبغي في إطار حوكمة الشركات القيام بالإفصاح اللازم وفي الوقت المناسب عن جميع المسائل الهامة التي تخص المركز المالي والقانوني للشركة وسياسات توزيع الأرباح فيها ومقدار التزامها بحوكمة الشركات.

المرحلة الثالثة:

فتتحقق هذه المرحلة بالاعتماد على الرقابة المستقلة على نشاط الشركة ،والتي يكون فيها للهيئات الرقابية المستقلة دورا مهما في تحقيق الحماية اللازمة لحقوق الشركاء، ويكون ذلك بالبحث عن صفتي الدقة والواقعية في المعلومات المقدمة للشركاء، عن مركز الشركة المالي وتقييمها الأنظمة الرقابة الداخلية في الشركة التي تعمل فيها، إضافة إلى ارتباطها المباشر باللجان الرقابية للمشكلة من مجلس الإدارة من للتحقق من فعالية الدور الذي تقوم به تلك اللجان.

3- حوكمة الشركات وسيلة لجذب الاستثمار :

إن الاستثمار ورأس المال الأجنبي يمنح فائدة كبرى للدول التي يستقر فيها ،ولذلك فقد تجاوزت الدول مرحلة البحث في مدى السماح لدخول الاستثمارات الأجنبية أراضيها ونسب التعامل معها ،إلى مرحلة أخرى تتسابق فيها لوضع قوانين وسياسات اقتصادية لتجذب من خلالها أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية

وتسلط الضوء على أن الحوافز المالية والتخفيضات الضريبية وغيرها من التسهيلات الأخرى لم تعد هي العوامل الوحيدة في جذب الاستثمار مع أهميتها في هذا المجال حيث يوجد عوامل أخرى تشكل حدا فاصلا في وجهة رأس المال الأجنبي تتعلق بمدى استقرار البيئة السياسية والاقتصادية والقانونية في الدول

المقصودة، وهي ما يطلق عليها اسم المخاطر غير تجارية،وتشمل التأميم والمصادرة والاستيلاء للمصلحة العامة وغيرها.

وتجدر الإشارة بأن الشركات التجارية تمثل أهم منفذ من منافذ الاستثمار ورأس المال الأجنبي ،سواء كان ذلك عن طريق العمل المباشر لشركات أجنبية متخصصة أو تملك حصص من رؤوس أموال الشركات الوطنية .

ومما تجدر الإشارة إليه أيضا أن الأزمات المالية الخطرة وإعلان حالات الإفلاس لكبريات الشركات العالمية قد كبدت المستثمرين خسائر فادحة في فترة زمنية واحدة وحيث أن هذه الانهيارات قد حصلت في دول تتمتع بسياسات اقتصادية وقانونية مستقرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا .....الخ .

وبذلك فقد أصبحت حوكمة الشركات تمثل ركنا أساسيا في القرار الاستثماري المباشر أو غير المباشر من خلال الميزات التالية:

- تضمن الحوكمة إدارة الشركات بشكل يضمن عدم تعويض أموال المستثمرين فيها للاحتيال وسوء الإدارة.
- تعتمد حوكمة على أسلوب الإفصاح والشفافية في التعامل مع المستثمرين في جميع مراحل العمل الاستثماري لإحاطتهم علما بأسلوب إدارة ورقابة استثمار أموالهم .

تساهم حوكمة الشركات في خلق بيئة أعمال مستقرة ،من خلال تعاملها وبمستوى واحد مع القوانين.

المطلب الرابع: واقع حوكمة الشركات في الجزائر ومعوقات وتحديات تطبيقها.

الفرع الأول: واقع حوكمة الشركات في الجزائر.

انعقد في الجزائر أول ملتقى دولي حول حوكمة الشركات وكان ذلك في شهر جويلية 2007، وقد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفعالة في عالم المؤسسة، وخلال فعاليات هذا الملتقى تبلور فكرة ميثاق جزائري للحكم الراشد كأول توصية وخطوة عملية تتخذ حيث يعتبر الميثاق الذي صدر سنة 2009 كإطار ودليل إرشادي يسمح بفهم المبادئ الأساسية للحوكمة، وقامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق لتشجيع الحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص

عام 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات ووضع إطار لحوكمة الشركات الجزائرية، كما أنه عقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009، أعلنت فيه اللجنة الوطنية لحوكمة الشركات عن إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري، ويتضمن الميثاق جزأين وملاحق كما يلي[1]:

- يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد ضروريا في الجزائر كما انه يربط الصلات مع إشكالية المؤسسة الجزائرية الصغيرة والمتوسطة
- يتطرق الجزء الثاني الى المقاييس الأساسية التي تبني عليها حوكمة المشركات,فمن جهة يعرض العلاقات مع الهيئات التنظيمية للمؤسسة ومن جهة أخرى علاقات المؤسسة مع الأطراف الشريكة الأخرى، بالإضافة إلى نوعية نشر المعلومات وأساليب نقل الملكية
- ويختم الميثاق بملاحق تجمع في الأساس أدوات ونصائح عملية يمكن اللجوء إليها كقائمة مرجعية لممارسة التقييم الذاتي لإدارة المؤسسات

الفرع الثاني: معوقات تطبيق حوكمة الشركات

هناك عدة معوقات تحد من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر على أرض الواقع تنشأ من داخل الشركة أو من خارجها وتتمثل فيما يلي[2]:

أولا_ المصدر الداخلي:

وتتمثل في عدم الفصل بين الملكية والإدارة فأغلب الاقتصاديات العالمية التي يكون فيها تطبيق حوكمة الشركات فعالا تحاول أن تبتعد قدر الإمكان في تأسيس شركاتها عن الشركات العائلية، فليس بالضرورة أن يكون رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي من يمتلك النسبة الأكبر من أسهم الشركة ممن يتمتعون بعلاقات واسعة مع مساهمي الشركة، ولكن من الضروري أن يتمتع هذا الرئيس بكفاءة وفعالية عالية في إدارة الشركة، ويندرج تحت هذا المعوق الرئيسي معوقات ثانوية أخرى من أهمها:

[1] منشورات وزارة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية ، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر ، اصدار 2009 ص 13.

[2]. أفروخ دنيا، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات، مذكرة مقدمة كجزء لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصصك مالية وحاكمية مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص36

- **مجلس الإدارة:** عدم الفصل بين مهمة مجلس الإدارة ومهمة الإدارة التنفيذية ومسؤوليات إدارة الشركة، ومستوى الرقابة، وعدد الاجتماعات المجلس
- **أعضاء مجلس الإدارة:** عدم توفر أعضاء مستقلين تنفيذيين في مجلس الإدارة بعدد مناسب لهم القدرة على تقييم الآراء واجتهادات مستقلة نابعة من إحساسهم بالمسؤولية، ومن خبراتهم وتفهمهم لعمل الشركة
- **لجان مجلس الإدارة:** وأهمها لجنة التدقيق، ولجنة المكافآت والترشيحات، ومدى فعاليتها واستقلاليتها وتوفر أعضاء غير تنفيذيين مستقلين فيهما

الفرع الثالث: تحديات تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر

يواجه تطبيق حوكمة الشركات على أرض الواقع مجموعة من التحديات يمكن تلخيص أهمها فيما يلي[1]:

1. **الفساد:** عادة ما يرتبط ظهور الفساد بغياب الحوكمة، وينتج عنه العديد من الآثار السلبية والخطيرة، فانتشار الفساد الناتج عن غياب الحوكمة يعمل على هروب الاستثمار الأجنبي، إلى جانب ذلك فان للفساد تكاليف اقتصادية أخرى، منها انخفاض الإنفاق الحكومي على المشاريع ذات توجهات اجتماعية، فزيادة سوء تخصيص الموارد، والتحدي الأكبر الذي يواجه مطبق الحوكمة هو اتساع نطاق الفساد ليشمل الأجهزة الحكومية المسؤولة أساسا عن محاربة الفساد، لأن الحكومات الفاسدة دائما ما تقف في وجه الإصلاحات التشريعية، وذلك لحرصهم على استمرار المناخ الفاسد الذي يمنحهم مكاسب كبيرة
2. **الممارسات العملية والديمقراطية:** إذا كانت الاقتصاديات النامية والصاعدة تحاول أن تطبق الحوكمة بشكل سليم وفعال، فإنها في إطار هذا السعي أصبح من الواجب عليها أن تعمل إرساء قواعد الديمقراطية والتي من آثارها الجانبية:

ـ تعتبر الديمقراطية آلية تلقائية لعملية تداول السلطة، وذلك لقيامها على مبادئ التعددية والحرية، والتي تقف حائلا أمام سعي أي طرف أو أي قوى سياسية للانفراد بالسلطة، وذلك يعمل على تضييق نطاق الفساد والثار السلبية المترتبة عنه

[1] أفروخ دنيا، مرجع سبق ذكره، ص37/36

ـ تتيح الديمقراطية الفرصة للمجالس النيابية والتشريعية للقيام بواجباتها الرقابية والتشريعية باستقلالية تامة، ودون أي ضغوط

ـ تتيح الديمقراطية الفرصة للمجالس النيابية والتشريعية للقيام بواجباتها الرقابية والتشريعية باستقلالية تامة، ودون أية ضغوط.

3. **احترام سلطة القانون:** لا يمكن لأي شيء أن يكون فعالا إلا إذا تقيد بالقانون وهكذا هو حال الحوكمة، فلن تكون هناك حوكمة إلا إذا كان هناك قوانين تدعمها وتحميها، وتأتي أهمية سلطة القانون كونها إحدى الأدوات المهمة التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية، وقد يكون هناك تناقض بين النصوص القانونية لذا يجب التركيز على بعض العناصر المهمة، حتى لا يحدث فصل بين القانون وتطبيقه من الناحية العملية ومن هذه العناصر الوضوح، التحديد، التزام بالتطبيق، الثواب والعقاب....الخ.
4. **إنشاء علاقة سليمة بين أصحاب المصالح:** إن عمليات التواطؤ والفساد التي تتم بين مجالس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين لا تضر فقط بحقوق أصحاب المصالح، ولكنها تضر أيضا بالشركة ومستقبلها لذا من الضروري أن يكون هناك حزمة من الإجراءات والسياسات التي تعنى بحماية حقوق أصحاب المصلحة بالشركة.

المبحث الثاني:الفساد المالي والإداري.

تعتبر ظاهرة الفساد الإداري والمالي ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر إذ حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع، كذلك تم تعريفه وفقا لبعض المنظمات العالمية حتى أضحت ظاهرة لا يكاد يخلو مجتمع أو نظام أساسي منها.

المطلب الأول:تعريف الفساد المالي والإداري وخصائصه.

أولا:تعريف الفساد المالي والإداري

هو استخدام السلطة العامة من أجل كسب ربح شخصي أومن أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية ، أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقه ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي [1].

مفهوم الفساد المالي : يقصد بالفساد المالي الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في: الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية[2] .

[1] لؤي أديب العيسى، الفساد الإداري والبطالة، دار الكندي، عمان، 2014، ص27.

[2] ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي بعد العام 2003، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، العدد الثالث/ السنة 2016،ص 740.

الفساد الإداري: هو عبارة عن إساءة استعمال الشخص أو الجماعة للحق المخول من السلطة بهدف تحقيق الانتفاع الشخصي أيا كان نوع هذا الانتفاع بغض النظر عما يترتب على ذلك من أضرار خاصة أو عامة[1].

مما سبق يمكن اقتراح تعريف شامل للفساد المالي والإداري على أنه تلك السلوكيات المنافية للقوانين والأنظمة، وتتنافى مع القيم والأخلاقيات المجتمعية والوظيفية السائدة لتحقيق مصالح مادية أو معنوية على حساب المصلحة العامة، وبشكل متعمد ومقصود سواء تم ذلك بشكل علني وسري[2].

ثانيا: خصائص الفساد المالي والإداري.

وتتلخص أهم خصائص الفساد فيما يلي[3]:

1- يعد الفساد في مراحله الأولى مجرد ظاهرة مرضية أو مرضا ينتقل من المصابين إلى الأصحاء.

2- تتباين الوسائل والأساليب التي ينتشر بها الفساد تبعا للجهة التي تمارسه، فالقيادات غالبا ما تستر فسادها باسم المصلحة العامة وتغلفه بالاعتبارات السيادية وتغلق ملفاته بالتظاهر بأنها تنفذ توجيهات عليا يتعذر الكشف عنها، أما القاعدة فإنها تلجا إلى التزوير والتدليس والتعزيز وتنفذ من الثغرات وتتحين الفرص الاستثنائية التي تسمح بتمرير الفساد بعيدا عن أنظار العاملين والمتعاملين الآخرين.

3- يتفاعل الفساد مع الظروف والمتغيرات المحيطة به ليجعلها مناخا وبيئة مشجعة لنموه وترعرعه، فالمشاكل الإدارية والمالية تعد بيئة ملائمة للفساد لكونها تحفز أصحاب المعاملات الضائعة والمتأخرة للبحث عمن يساعدهم ولو بطرق غير مشروعة؛

4- تختلف أنماط الفساد وأدواته باختلاف الجهات التي تتعامل به والمجالات التي يمارس فيها، وهذا ما يعقد صيغ المواجهة المركزية والشاملة للفساد، فمحاربته تستوجب وضع صيغ نوعية وقطاعية تنهض بها المنظمات المعنية لكونها الأقدر على تشخيص ممارسات فسادها أكثر من غيرها.

---

[1] محمد سعيد الرملاوي، احكام الفساد المالي والإداري في الفقه الجنائي الاسلامي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2012، ص62.

[2] سايح مريم وعبو صبرينة، دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والإداري(دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة مغنية–)، مذكرة ماستر، تخصص إدارة أعمال الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مغنية، 2016، ص36.

[3] فطوم بن حمزة، مراجعة الحسابات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسة الاقتصادية "دراسة تطبقيه"، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، الوادي، 2013/2012، ص30-31.

5- إن اخطر ممارسات الفساد تتم عبر وسطاء مجهولين يلعبون الدور الرئيسي في تسهيل مهمة الطرفين دون أن يعرف احدهما الآخر.

6- إن ممارسات الفساد يتم التخطيط لها من قبل متمرسين محترفين، ولها وسائل وأساليب وشبكات محكمة لتنفيذ خططها بتوقيت وتدبير يجعل كشفها ا واثبات غايتها من الصعوبة.

7- أن الفساد ظاهرة دولية سهلة الانتقال عبر الحدود في كافة الدول المتقدمة أو النامية.

8- يعبر الفساد عن اتفاق بين إرادتي صانع القرار ومرتكبي الفساد الذين يضغطون على الطرف الأولى لإصدار قرارات محددة تخدم مصالحهم.

9- السرية التامة في ممارسة الفساد واشتراك أكثر من طرف في الممارسة.

المطلب الثاني: أنواع وأسباب الفساد المالي والإداري.

هناك العديد من العوامل المتشابكة التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري في دول العالم،وعلى الرغم من اختلاف هذه العوامل من دولة إلى أخرى إلى أنه انجر عليها عدة أنواع من الفساد وسنتطرق في هذا المطلب أهم أنواعه وأهم الأسباب التي أدت إلى ظهوره.

أولا: أنواع الفساد المالي والإداري:

هناك تصنيفات عدة للفساد المالي والإداري وسنحاول استعراض أهمها فيما يلي[1]:

1- أنواع الفساد من حيث الحجم:

- **الفساد الصغير(فساد الدرجات الوظيفية الدنيا):** وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوى من الآخرين.
- **الفساد الكبير(فساد الدرجات الوظيفية العليا):** والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو أهم واشمل واخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة.

[1] كردودي صبرينة وصاف عتيقة، الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الاسلامي(مشكلة الإثراء غير المشروع لموظف القطاع العمومي)، مجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07-2016، ص230.

2- أنواع الفساد من ناحية الانتشار :

- **فساد دولي**:هذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالميا يعبر حدود الدول وحتي القارات في إطار العولمة، حيث ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما لهذا يكون هذا الفساد أخطبوطيا يلف كيانات الاقتصاد على مدى واسع ويعتبر الأخطر نوعاً.
- **فساد محلي**: وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في المؤسسة الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود (مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية).
- **فساد القطاع العام**: لقد وجد قطاع الدولة لكي يبقي، وان بقائه مرهون بأدائه وفعاليته، وتحقيق الأهداف التي وجد من أجلها أصلا لخدمة المجتمع وأفراده ولكن الشكوى كانت ومازالت من الفساد والهدر الغالب على مؤسسات الدولة حتى أن من هم في السلطة يعانون من هذه الظاهرة وهذا ما يظهر واضحا في خطبهم وتصريحاتهم الداعية للإصلاح ومحاربة الفساد، إذا يبدو أن القطاع العام يعد مرتعا خصبا للانحرافات الإدارية والسرقات الملية، لأن الحافز الفردي غائب والمصلحة الشخصية للقائمين على النشاط الاقتصادي غير متوفرة فيكون التعويض دائما هو ذلك النمط من توظيف العامل لصالح الخاص وتحويل مناصبهم الوظيفية إلى مصادر من أجل بلوغ أهداف لا علاقة لها بالمصلحة العامة للمؤسسة أو الشركة [1].
- **فساد القطاع الخاص**: وهو قيام أصحاب الشركات الخاصة وعملائهم بدفع عمولات ورشاوى إلى القطاع العام من أجل الحصول على عقود العمل وتنفيذ مشاريع وذلك بإحالتها على الشركات التي تدفع عمولات للموظفين وأصحاب القرار والمسؤولين على هذه العقود والمشاريع.

ثانيا: الأسباب الدافعة للفساد المالي والإداري.

هناك العديد من الدوافع والأسباب لقيام فئات معينة بممارسة الفساد المالي والإداري وأهمها نذكر[2]:

[1] مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، العدد الثالث، السنة الثامنة 2016، ص750-751.

[2] بن رجم مُحَّد خميسي وحليمي حكيمة، مداخلة بعنوان الفساد المالي والإداري :مدخل لظاهرة غسيل الأموال وإنتشارها، الملتقى الوطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة مُحَّد خضير –بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.

-**الفساد السياسي**: الذي يعتبر نتاج لتزاوج السلطة مع الثروة وبالتالي استغلال الكثير من المسؤولين الحكوميين لمناصبهم لتحقيق أرباح خاصة ومكاسب شخصية فتظهر الرشوة والمحسوبية والواسطة والمحاباة كأدوات رئيسية للوصول إلى ذلك المبتغى.

ولا يقتصر هذا الفساد السلطوي السياسي على دولة نامية أو متقدمة، إلا أنه يكون أكثر تشعبا في الدول المتخلفة الديكتاتورية وهي الحقائق التي حملتها وثائق ويكيليكس وكانت بعدها سببا لثروات ما يعرف بالربيع العربي مثلما حدث في تونس وحديث ويكيليكس عن قضية المافيا الحاكمة فيها.

- **الفساد الأخلاقي**: وهو السبب الرئيسي للفساد الإداري وكذا المالي باعتبار أن القيم والمبادئ والأخلاق الحميدة كالأمانة هي الفاصل بين العمل المشروع والفساد.
- **العوامل الاجتماعية**: وتتعلق بالقدرة الشرائية للكثير من الموظفين وأجورهم المتدنية التي قد تكون سببا للكثيرين للجوء إلى طرق غير مشروعة لزيادة مداخيلهم وهي الفئة التي يتم استغلالها عادة من طرف أثرياء القطاع العام كما الخاص لتمرير مشاريعهم المنبثقة عن الفساد فالأموال هنا هي طعم اصطياد ضعيفي الدخل.
- **العوامل القانونية**: والتي تعني بها مختلف القوانين والتنظيمات الخاصة بالدولة والتي إما قد تعتبر عائقا للنشاط الاقتصادي كارتفاع معدّلات الضريبة ومن ثم ارتفاع العبء الضريبي أو كثرة الثغرات المفتوحة في هذه القوانين واستغلالها في الفساد.

كما أن هنالك عوامل وأسباب أخرى يمكن إضافتها ومنها:

- ضعف المجتمع المدني وتهميش دور مؤسساته في كثير من الدول وهو ما يؤدى إلى غياب قوة الموازنة في هذه المجتمعات وبالتالي تفشي الفساد واستمرار نموه.
- انخفاض المخاطر المترتبة عن الفساد المالي والإداري كون أغلبية العقوبات في هذا المجال لا تكون صارمة ورادعا عن ارتكاب الأعمال الفاسدة، فالتقاضي عن معاقبة الكبار جرّ الصغار إلى الفساد.
- إشكالية الحصانة المقدمة للكثير من المسؤولين والتي تكون بمثابة غطاء لكل عمليات الفساد المالي والإداري التي يقومون بها.

المطلب الثالث: مظاهر الفساد المالي والإداري.

للفساد المالي والإداري مظاهر عديدة سياسية مالية إدارية وأخلاقية نوجزها فيما يلي[1]:

الجانب السياسي: يتجلى الفساد في الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية وفقدان المشاركة وفساد الحكام وسيطرة نظام الحكم على الاقتصاد وتفشي المحسوبية.

الجانب المالي: يتمثل الفساد بالانحرافات المالية وعدم الالتزام بالقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية، وتتجسد مظاهر الفساد المالي بالرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي والمحسوبية في التعيينات والمراكز الوظيفية.

الجانب الإداري: فانه يتعلق بالانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية التي تصدر عن الموظفين العموميين أثناء تأديتهم لمهام عملهم، وتتجسد مظاهر الفساد الإداري في التسيب لدى الموظفين وعدم احترام الوقت وتمضيته في أمور لا علاقة لها بمهام الوظيفة واستحقاقاتها، وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار العمل وغيرها.

الجانب الأخلاقي: يتمثل الفساد بالانحرافات الأخلاقية والسلوكية التي يقوم بها موظفي الدولة، والمتعلقة بسلوكهم الشخصي وتصرفاتهم المتمثلة باستغلال الوظيفة لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة وممارسة المحسوبية دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة عند تعيين الموظفين.

المطلب الرابع: واقع الفساد المالي والإداري في الجزائر.

لم تكن الجزائر في موضع أفضل من دول العام الثالث انتشر فيها الفساد، بمختلف أنواعه، وبمختلف مستويات الإداري، المالي، و حتى السياسي، لكن الغريب أن الأمر أصبح يمثل حالة مرضية فعلية في الجزائر

كشفت "منظمة النزاهة الدولية" في تقرير سنة 2008، أن الرشوة والفساد والتهرب الضريبي إلى جانب العمليات المالية غير المشروعة، كلفت الجزائر فاتورة خالية، حيث تمكنت شبكات الفساد من تهريب

[1] بروش زين الدين ودهيمي جابر، مداخلة بعنوان دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر –بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.

13.6مليار دولار(ما يعادل 97920 مليار سنتيم) خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008، بمعدل 1.7 مليار دولار سنويا .وبالحسابات الاقتصادية فإن المبلغ المقدر ب13.6 مليار دولار، الذي تم تهريبه يسمح في حال تمكنت المحافظة عليه واستثماره محليا بينا 652800 مسكن على أساس سعر متوسط في حدود 150 مليون سنتيم للمسكن الواحد حس أسعار التكلفة الرسمية المعتمدة من طرف الحكومة للسكنات الاجتماعية، وفي حال تمكنت الحوكمة من التحكم الجيد في أسعار الإنجاز وتخفيضها إلى 100 مليون للمسكن الواحد، فإن المبلغ يسمح لها ببناء 979200 مسكن وبالتالي يمكنها حل أزمة التي أصبحت من القنابل الأكثر تهديدا بالانفجار في وجه السلطات العمومية[1].

لذا يعتبر الفساد الإداري والمالي ظاهرة عالمية ومتداخلة الجوانب بالشكل الذي جعله من أسباب انتشار الجريمة وفضلا عن كونه أداة لتقليص حجم وفعالية الاستثمار، واستنادا إلى الدراسة التي أجراها البنك العالمي على بعض المؤسسات الاستثمارية في الجزائر، خلص إلى أن هناك سلوكا لدى بعض المستثمرين لدفع عمولات غير قانونية من أجل تسريع قضاء احتياجهم، فعلى سبيل المثال للاستفادة من خط هاتفي يتطلب الأمر دفع 250 دولار وحصول على رخصة سياقة يتطلب 540دولار، إضافة إلى هذه العمولات فإن العلاقات مع المصالح الإدارة كفيلة أيضا بتسريع الإجراءات.

وتتجلى ابرز مظاهر الفساد في الجزائر فيما يلي:

- البيروقراطية والرشوة حيث تعد من أصعب أنواع الفساد لتعددها وصعوبة قياسها، فالرشوة ترى ولا تمسك، حيث نجد الأجهزة الأكثر عرضة للرشوة في الجزائر القطاع الإداري خصوصا الإدارة الاقتصادية التي هي محل المعاملات المالية مثل : مصالح الضرائب، الجمارك، البنوك، وتأتي في المرتبة الثانية الإدارات المسئولة عن الصفقات العمومية حيث يتم استغلال الثغرات الموجودة في قانون الصفقات العمومية من أجل التحايل.

وحذرت المنظمة الحكومة التي تعاني من الظاهرة، من عواقب التكلفة الاقتصادية والاجتماعية المزدوجة التي تتحملها الخزينة العمومية والشرائح الأكثر فقرا وهشاشة، مشددة على أن حوالي 65 بالمائة من

[1] سعدادو حفيظة، دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد الإداري والمالي"دراسة ميدانية"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة، 2013/2012، ص43.

تلك الأموال المهربة إلى الخارج، من التلاعب والغش الضريبي وتضخيم عمليات الفوترة في المعاملات التجارية الدولية، ما ينجم عنه أيضا خسائر في المداخيل الجبائية.

وكان تقرير منظمة الشفافية الدولية للعام 2011 صنف الجزائر في المرتبة 112 بين 183 دولة، هي لأكثر البلدان التي ينتشر فيها الفساد في العام ومتابعات جزائية "

المبحث الثالث :إستراتجية حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري.

يعد الفساد الإداري والمالي من اخطر المشكلات التي تعاني منها المؤسسات بصفة عامة ويتمثل في المكاسب والامتيازات التي يتم الحصول عليها بشكل غير مشروع والتي تمت الإشارة إليها سابقا، مما يضعف القدرة التنافسية للمؤسسات وتؤدي حوكمة الشركات دورا مهما في معالجة هذه المشكلة وذلك من خلال مجموعة من الآليات والأدوات .

المطلب الأول: دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد الإداري والمالي.

تؤدي حوكمة الشركات دورا مهما في معالجة آثار الفساد المالي والإداري في الشركات وذلك من خلال مجموعة من الآليات المتمثلة في:

الفرع الأول: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات.

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة . ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي[1]:

1. **مجلس الإدارة** : يعتبره الباحثون أحسن أداة لمراقبة سلوك لإدارة إذ انه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة ، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا،كما إن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، وتقدم الحوافز المناسبة للإدارة ، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا،كما إن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة.
2. **لجنة المراجعة** : وتساهم في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عليها الشركات ،وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في

[1] دادن عبد الغني وسعيدة تلي، مداخلة بعنوان"فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري"ملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خضير –بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012. ص13/12

الشركات ، وكذلك دورها في هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها ، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

3. **المراجعة الداخلية:** يقوم المراجعون الداخليين من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي.

الفرع الثاني : دور الآليات الخارجية للحوكمة.

تتمثل الآليات الخارجية للحوكمة في الرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة، ومن الأمثلة عن هذه الآليات ما يأتي[1]:

1. **منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري:** تعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات المهمة لحوكمة الشركات، وذلك إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح، فإنها ستفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس إذا إن المنافسة تهذب سلوك الإدارة، وخاصة إذا كان هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا.
2. **الاندماجات والاكتسابات:** مما لشك فيه أن هذه الأخيرة تعتبر من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، لأن الاكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة في (الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال)، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المرخص عندما تحصل عملية الاندماج أو الإكتساب.
3. **التدقيق الخارجي:** يؤدي المدقق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار

[1] حساني رقية وأخرون، مداخلة بعنوان حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 7/6 ماي 2012، ص21/20.

في تكليفه، حيث أن لجان التدقيق المستقلة والنشطة سوف تطلب تدقيق ذات نوعية عالية، وبالتالي اختيار المدققين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه الشركة.

4. **التشريع والقانون:** غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.

المطلب الثاني: أهمية مبدأ الإفصاح والشفافية في الحد من الفساد المالي والإداري.

أولا: مفهوم الإفصاح و الشفافية.

تعددت مفاهيم الإفصاح في الأدب المحاسبي, والملاحظ أن مفهوم الشفافية يختلف في استخدامه عن مفهوم الإفصاح,كما قد يتم استخدام مفهوم الإفصاح كمرادف لمفهوم الشفافية, أي أن هناك فرق بين الشفافية و الإفصاح, فالإفصاح يقصد به المنهجية الخاصة بتوفير ونشر المعلومات في الوقت المناسب, أما الشفافية يقصد بها خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتصلة بالظروف والقرارات والأعمال القائمة متاحة ومنظورة وقابلة للفهم من جانب كل المشاركين في السوق, حيث تؤدي الشفافية إلى تحسين القرارات الاقتصادية وتعزيز المسائلة وتفعيل الحوكمة, وكذلك نجاح عملية اتخاذ القرارات[1].

ثانيا: أثر قواعد حوكمة الشركات عن الإفصاح و الشفافية:

إن تطبيق قواعد الحوكمة أصبحت مطلبا أساسيا من أجل إسهام وإنجاح ونمو سوق المال، ولذا فإن دور الجهات المسؤولة عن شركات المساهمة والمؤسسات الاقتصادية بكافة أشكالها يجب أن لا تكتفي فقط بإلزام الشركات بتطبيق الأنظمة والقوانين، بل تقديم توصيات ومقترحات من شأنها أن تعمل على توفير الآلية التي تضمن سير عمل الشركات على وجه أفضل وعلى تعزيز وتفعيل تطبيق الحوكمة الذي أصبح مطلبا ضروريا، وذلك لتدعيم الثقة في الشركات من خلال تبني المبادئ والقواعد الدولية الخاصة بأفضل الممارسات لضمان الوصول لأفضل الأداء الإداري والمالي علاوة على تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يعد أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة، وبموجبها يتم توفير المعلومات المهمة والضرورية التي يحتاجها

[1] زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي – دراسة حالة مجمع صيدال– ، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/ 2017، ص96.

مختلف المستفيدين من التقارير المالية، والذي لقي اهتمامات الهيئات والجهات الأكاديمية البحثية علميا ومحليا.

ومما يتضح لنا أن قوة حوكمة الشركات قادرة على توفير الإفصاح والشفافية في التقارير المالية كما يلي[1]:

1. حوكمة الشركات كآلية للقضاء على ظاهرة إخفاء الحقائق:

إن مبدأ الإفصاح والشفافية يعد مطلبا أساسيا أفرزته ضروريات حوكمة الشركات وهذا بهدف تحقيق الأهداف الأساسية التي تسعى إليها وهو الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، وكل شركة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية وصادقة وكافية لكل المتعاملين، فإخفاء المعلومات يعد إجهاضا لمتطلبات الحوكمة، فعندما يتعمد البعض انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين، كإخفاء الديون وتضخيم الأرباح من أجل رفع قيمة سهم الشركة على مستوى السوق، وفي هذه الحالة يستفيد أصحاب المعلومات الحقيقيين من تحقيق صفقات رابحة وبيع حصصهم بأغلى الأسعار في الوقت الذي كانت الشركة تغرق ببطء وبوجود نظام جيد لحوكمة الشركات يوفر إطارا حاميا ومانعا لظهور مثل هذه التصرفات والحد من محاولات التضليل هذه وخاصة إمكانية التواطؤ مع مراجعي الحسابات الخارجيين، فحوكمة الشركات تسعى لتحسين الصورة الذهنية للشركات ومصداقيتها وتدعو إلى إدخال الاعتبارات الأخلاقية وتحسين درجة الوضوح والشفافية.

2. حوكمة الشركات وقدرتها على تحقيق الإفصاح والشفافية:

يعتمد سوق المال على حوكمة الشركات بهدف توفير الاحتياجات المستخدمين من المعلومات إلى زيادة قدرة السوق على قدرة حوكمة الشركات في تحقيق الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة، كما يعتبر الإفصاح المحاسبي أساس أي سوق مالية والمفتاح السحري لنجاحه فالإفصاح المحاسبي يحقق في حال توفره جوا من الثقة وللتعرف على كيفية تحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية لابد من إتباع الآليات التالية:

الاهتمام والإفصاح عن المعلومات غير المالية: يؤدي بالإفصاح على البيانات المالية فقط إلى ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية في مجال تسعير الأسهم، فالمعلومات المالية ما هي إلا جزء من المعلومات التي

[1] نفس المرجع السابق، ص99

تؤثر على سوق المال الكفء، ومن أمثلة ذلك الإستراتجية الرئيسية للإدارة لتحقيق الأهداف والثبات أو عدم الثبات على هذه الإستراتجية، طبيعة ونوع الصناعة والسلعة التي يتم توزيع المنتجات فيها، نصيب أو حصة شركة في السوق وغيرها، وما يؤكد على أهمية المعلومات غير المالية التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية أولها خاص بالإفصاح عن معلومات غير المالية.

التحول من الإفصاح المالي الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي:إن الفكر المحاسبي و الواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الاستراتيجية و المعلومات غير المالية بالإضافة إلى المعلومات المالية الإضافية التي لم يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية،وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة للمستخدمين،مع تحديد عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم، ولكي نصل إلى سوق كفء لرأس المال، الذس يكون فيه سعر السهم عادل، يجب أن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي، رغم مقاومة الإدارة، وعدم الترحيب بمتطلبات التوسع في الإفصاح إلا بما يحقق لها منفعة، وهذه الأسباب نذكر منها2:

- الخوف على مركز الشركة التنافسي، وتعارض مصالحها مع أهداف مستخدمي التقارير المالية، ولتجنب إعداد و مراجعة التقاريسر الموسعة.
- إن التوسع في الإفصاح لا يجب أن يترك كاختيار لإدارة المؤسسة، فيجب أن يكون هناك ضغوط على الإدارة أو قوانين حكومية إلزامية فإن القائمين على إدارة المؤسسة يترددون في توسيع وزيادة الإفصاح وحدوده.
- لحل مشكلة عدم تماثل المعلومات يجب أن يكون إفصاح عام و كامل وفي التوقيت المناسب، والإفصاح الاختياري لا يكفي وحده لحل مشكلة عدم تماثل المعلومات، لأن أساسا المشكلة هو عدم رغبة الإدارة في الإفصاح عن كل المعلومات.
- لكي تحقق الإدارة مصالحها فتتلاعب في محتوى الإفصاح أو محاولة تمييز مجموعة من المستثمرين دون أحرى، من خلال إتاحة معلومات لهم قبل الإفصاح عنها:
- يجب أن يتم الإفصاح الاختياري عن الأخبار السيئة أيضا،و لا يقتصر على الأخبار الجيدة فقط،فالإفصاح الاختياري يعد إفصاحا،تحت التنفيذ و يتوقف على النتائج التي تحققها الإدارة و بالتالي سوف يزيد من مقدار الإفصاح الاختياري.

- استمرار تحكم الإدارة في الإفصاح الاختياري سيؤدي للإضرار بكفاءة السوق المالي.
- إذا خرج الإفصاح من تحت حكم الإدارة و تم تحويله إلى الإفصاح الإلزامي بمقتضى تشريعات ملزمة زاد المحتوى المعلوماتي للتقارير، ومن ثم تحويل السوق إلى سوق كفء و الوصول للسعر العادل للسهم .

تدعيم الإفصاح الإلكتروني: إن الإفصاح الألكتروني يساعد على نشر المعلومات المالية و غير المالية في التوقيت المناسب و باستمرار، حيث يحقق العديد من المزايا نذكر منها:

- توفير معلومات في الوقت المناسب.
- تحقيق التغذية العكسية.
- تحقيق إمكانية التحديث الفوري.
- تخفيض درجة تماثل المعلومات.
- سهولة في الوصول للمعلومات المطلوبة.

المطلب الثالث: تفعيل وتعزيز النزاهة والمسائلة للحد من الفساد المالي والإداري.

الفرع الأول: تفعيل النزاهة للحد من الفساد المالي والإداري:

أولا:مفهوم النزاهة[1]:

وهي مجموعة القيم المتعلقة بالصدق و الأمانة و الإخلاص في العمل، ويتطلب وجود النزاهة توفير عدد من الضمانات التي تقف في وجه مظاهر الفساد و تضمن عدم وجود تضارب في المصالح، ومن هنا فإن من واجب الذين يتولون مناصب عامة على الكشف أو الإفصاح عن ممتلكاتهم قبل تولي المنصب و الإعلان عن أي نوع من تضارب المصالح قد ينشأ بين مصالحهم الخاصة والمصالح العامة التي تقع في إطار مناصبهم، كأن يجمع الشخص بين الوظيفة الحكومية و مصالح في القطاع الخاص، إذ قد يخلق ذلك تعارضا في المصالح في مجالات كالمناقصات أو الضرائب أو الرسوم الجمركية، كما تشمل هذه المجموعة من القيم منع تلقي الموظف العام أي مقابل مالي (رشوة)من مصدر خارجي للقيام بأي عمل يؤثر في المصلحة العامة.

[1] عوض القحطاني، الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية، مجلة العربيات الالكترونية العدد 12567، 2008، ص66.

ثانيا: تعزيز مبدأ النزاهة للحد من الفساد المالي والإداري:

ترى منظمة الشفافية العالمية أن هناك خمسة طرق لتعزيز النزاهة هي[1] :

1. تشكيل منتدبات عامة:

ترى منظمة الشفافية العالمية أن الكثير من الناس يشعرون بالإحباط اتجاه مناقشة موضوع الفساد جون اتخاذ خطوة عملية تؤدي إلى العمل من أجل تغيير هذا الموضع.فمن سمات المواطن النزيه محاولة إصلاح تلك الأمور و إعادتها لمسارها الصحيح بدلا من مجرد شكوى،لذا تقترح المنظمة طرقا مختلفة لهذه المحاولات مثل كتابة الرسائل للجرائد تتضمن اقتراح حلول حول كيفية تحسين الأوضاع.

2. حق الحصول على المعلومات و نظم المساءلة:

ترى المنظمة أن سمات المواطن النزيه السعي للحصول على المعلومات الرسمية بالطرق الشرعية،وإذ تم الحصول على هذه المعلومات يستطيع أخذها و التوجه للمسئولين لمساءلتهم و مراجعتهم للحصول على الشرح و التفسير حول سبب عدم ذهاب المال العام إلى مساره الذي كان من المفروض الذهاب إليه،و بالتالي فإن هذه المعلومات ستمكن من لفت نظر هؤلاء المسئولين و معاتبتهم مما قد يؤدي إلى تغير سلوكهم في المستقبل.

3. آلية الشكاوي و تطبيق مبدأ إطلاق الصفارة:

يمكن القول أن أكثر الطرق الفعالة التي يمكن أن ينتجها الأفراد لواجهة الفساد هي التصرف المباشر بإلقاء اللوم و إصدار الشكاوي ،لكن هذا غير كاف بل على المواطن النزيه في هذه الحالة المبادرة بالمناقشات داخل الشركة التي يعمل فيها للتعرف إذا كانت آليات الشكاوي موجودة أم لا، ثم تتم المبادرة لإحداث التغير ليكون هذا الشخص أول من يطلق الصفارة.

[1] عبير مصلح، عزمي الشعبي، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الطبعة الأولى، الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، رام الله، 2007، ص 23-24.

4. تشكيل دائرة النزاهة

إذا كنت تعمل في قسم معروف عنه أنه صاحب سمعة سيئة فعليك أن تنضم إلى جماعة صغيرة من زملائك لتشكلوا سويا:دائرة النزاهة بحيث تكونوا متفقين على عدم الاندماج في أية نشاطات فاسدة.

5. تسهيل الأنظمة للقضاء على الفساد:

إذ رأيت أن هناك فرصا لإزالة بعض الإجراءات غير الضرورية التي لا تخدم أي هدف مهم،و لكنها ممكن أن توجد الفرص للرشاوى، فأكتب إلى المسئولين من الوزراء و أعضاء البرلمان،و الجرائد ،معطيا الإشارة إلى الإصلاحات المطلوبة لإلغاء تلك الإجراءات.

الفرع الثاني: دور المسائلة في الحد من الفساد المالي والإداري.

أولا: مفهوم المسائلة:

يقصد بالمسائلة تمكين المواطنين و ذوي العلاقة من الأفراد و المنظمات غير الحكومية من مراقبة ومحاسبة الموظفين العموميين و المسئولين عموما من خلال القنوات و الأدوات الملائمة،دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل العمل أو الإساءة إليه دون سند.

كذلك عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها الكلب من المسئولين تقدم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم و تعريف واجباتهم و الأخذ بالانتقادات التي توجه لهم و تلبية المتطلبات المطلوبة منهم و قبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع و الغش.

و للمسائلة مستويات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **المسائلة الداخلية:** والتي تحكم سلوك المسئولين علو وفق الهيكل الهرمي الداخلي للمنظمة أو الدولة.
2. **المسائلة الخارجية:**وتتحقق من خلال وجود الأجهزة الرقابية و القضائية أو التشريعية المختلفة من خارج التنظيم الهرمي.

وعموما يمكن التمييز بين بعض الأنواع التالية:

- **المسائلة السياسية**:و يسميها البعض بالتشريعية أو البرلمانية.
- **المسائلة الإدارية**: ويسميها البعض بالتنفيذية لأنها مسؤولية الجهاز الحكومي التنفيذي عن محاسبة نفسه بنفسه عبر السبل الإدارية و الوسائل التي تضبط العمل الإداري و تضمن سلامته.
- **المسائلة المالية**: تشير إلى القابلية على تفسير تخصيص و استعمال و السيطرة على الأموال العامة استناد إلى القواعد والمبادئ و الممارسات المقبولة مهنيا، و لذلك هي تشمل أنظمة المحاسبة للسيطرة على النفقات و التدفقات الداخلية و الخارجية.

ثانيا: تفعيل مبدأ المساءلة للحد من الفساد المالي و الإداري

خصص لموضوع المساءلة جانبا هاما من الإعلانات الدولية،حيث يمكن تعزيزها من خلال ما يلي:

- تحديد ووضوح الأهداف و القواعد التي يمكن بواسطتها تقدم البرامج و الاستثمارات ،لكي تؤدي إلى سهولة عملية التحليل و المرجعة لنتائجها و كذلك تطوير نظم المعلومات و الرقابة التقويم و إعداد التقارير داخل القطاع العام
- وضع قواعد و معايير مرضية لقياس الأداء من قبل السلطات المركزية أو المنظمات داخل الإدارة الحكومية و ممارسة وظيفة المراجعة و الإشراف على نطاق واسع
- ضمان الرقابة على السياسات و الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية و البرامج المحددة لإنجاز الأهداف القومية
- تطوير مختلف معايير المساءلة المتعلقة بمستويات الاستقلال،و الرقابة و شكل العمل،وخاصة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية التي تديرها هيئات القطاع العام
- التعاون بين هيئات الرقابة و المخططين و المدبرين و مساعدتهم،وتقدم النصح لهم لدعم التغيير و الصلاحيات التي تدعم المساءلة
- المحافظة على استقلال هيئات الرقابة و موضوعيتها و مصداقيتها و أن تمنح السلطة و المرونة الكافيتين في تقدير ميزانيتها وأوجه الإنفاق و إدارة شؤون موظفيها،حيث يعد الاستقلال الجهات التي تقوم بالمساءلة أمرا حيويا لضمان فاعلية الدور الذي تقوم به تلك الجهات.

بالإضافة إلى دور أجهزة الرقابة العليا في تحقيق الشفافية و الوضوح للأعمال و نشرها وتسعى إلى نشر تقاريرها الدورية و السنوية بشكل يردع الفاسد ويعزز ثقة المواطن و تفاعله و إسهامه و التصدي للفساد و مكافحته،كما تعمل أجهزة الرقابة العليا على تدعيم مبدأ المحاسبة و المساءلة من خلال السعي وراء إقرار القوانين و تحديد العقوبات و تطبيق الإجراءات القانونية التي تضمن مكافئة المجد و معاقبة المخالفين على كافة المستويات،من خلال تبني مبدأ المساءلة.

كما يتم تعزيز المساءلة من خلال الإصلاحات التشريعية و القضائية من شأنه أن يزيد العقاب المتوقع للسلوك الفاسد.

المطلب الرابع : أساليب حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري.

إن قدرة الدول على مكافحة الفساد قد تأتي من خلال نوعين من الأساليب، الأول يتعلق بوجود أجهزة رقابية يجري الاعتماد عليها في رصد نتائج الفساد وكشفها بينما يتعلق الثاني باعتماد الدول توسيع مساحة المشاركة في النشاط الخاص وتمكين الجمعيات العمومية من ممارسة دور ناجح يضع مجالس إدارة الشركات في موضع مساءلة عند اللزوم، والعمل على إلزام الشركات بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات بها، وما يرتبط بذلك من قيام الدول بإصدار العديد من التشريعات القوانين على اعتبار أن موضوع الحوكمة يعتمد على عدد من القوانين ويترتب على ذلك أن يكون الإطار القانوني للدولة هو الذي يحمي النشاط الاقتصادي بها ويضمن الجدية، ويحصر مظاهر الاستغلال والفساد كما لا يمكن تجاهل العوامل التعليمية والثقافية والإعلامية لأنها تخلق النواحي السلوكية القادرة على كشف وسائل الفساد ومحاربته.

واكتسبت حوكمة الشركات أهمية كبيرة خاصة بالدول النامية نظرا لضعف النظام القانوني بها ولا يمكن من خلاله حل المنازعات بطريقة فعالة، كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة يعمل على انتشار وانعدام الثقة.

كما أن لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات أهمية كبيرة حيث أصبحت درجة التزام الشركات بتطبيقها أحد المعايير التي يضعها المتعاملون والمستثمرين في اعتباراتهم لاتخاذ قرارات التوظيف، ومن ثم فإن الشركات التي تقدم على تطبيق مبادئ الحوكمة فإنها تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال، وتزداد

قدرتها على المنافسة في المدى الطويل لما تتمتع به من شفافية في معاملاتها وفي إجراء المحاسبة والمراجعة المالية بما يدعم الثقة من جانب المستثمرين، ومن أهم مزايا تطبيق مبادئ الحوكمة ما يلي[1]:

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد الإداري والمالي التي تواجهها الشركات.
- رفع مستوى الأداء للشركات ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي.
- الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرارات.
- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة الشركة أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة عن المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة
- الحصول على مجلس إدارة قوي، يستطيع اختيار مدرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة الشركة في إطار القوانين ولوائح الحوكمة وبطريقة أخلاقية.

فالتزام الشركات بتطبيق هذه المبادئ خاصة الإفصاح والشفافية سيقلل من تعرض هذه الأخيرة للمخاطر الناجمة عن حالات الفساد الإداري والمالي.

المطلب الخامس: آفاق حوكمة الشركات في الجزائر للحد من الفساد المالي والإداري.

عرف الاقتصاد الجزائري سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى إحداث تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي وأدائها الاقتصادي، وقد فرض دعم الإصلاحات من قبل المنظمات الدولية كالصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي أن تكون مبادئ الحوكمة ضمن الحزمات المقدمة للسلطات العمومية، خاصة بعد تصنيف الجزائر في مراتب متقدمة ضمن مؤشرات الفساد، مما دفع الدولة إلى تكوين لجنة سميت "بالحكم الراشد"، خاصة وأن الجزائر من الدول المبادرة بمشروع النيباد الذي يقضي بخضوع الدول الأعضاء لتقييم دوري فيما يتعلق بالحوكمة.

ومن موجبات الوصول إلى حكم راشد في الجزائر ما يلي[2]:

[1] سعدادو حفيظة، دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد الإداري والمالي ، مرجع سبق ذكره، ص 70.
[2] نفس المرجع، ص70-71.

تقريب المواطن بالإدارة: إن الاتصال وقرب المواطن من الإدارة هو السبيل الوحيد لبناء أسس الحكم الراشد لا يمكن تصور إدارة بدون علاقات اتصال وقرب مهما كان مستوي تلك الإدارة، لذلك فالهدف الأساسي الذي وجد من أجله الجهاز الإداري عموما هو تلبية رغبات الجمهور وتأمين أفضل الخدمات له، ولما كان ذلك المبتغى فإنه من حق المواطن أن يراقب ويطلع على أداء الجهاز الإداري محليا ووطنيا.

توفير مجتمع مدني فعال: فما هو مطلوب من المجتمع المدني في الجزائر هو السماح لهذه الجمعيات ودعمها بكافة الوسائل نحو هيكلة الفرد وهذا بهدف إشراك المواطن في العمل المشترك في تنفيذ المشاريع مع الأجهزة الرسمية في إطار صنع السياسات المحلية وإضفاء الرقابة والمشاركة في تنفيذ المشاريع.

- وجود فواعل حقيقية تشترك فيها الصحافة الحرة والتنظيمات المهنية.
- تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل.

النهوض بالعامل البشري: ينصب مجال الاهتمام إذن على جانب الإنفاق الاستثماري في مجال الموارد البشرية، وبذلك لزم الاهتمام بهذا المورد أكثر للحاق بالدول المتطورة ومن ثم تحقيق تنمية حقيقية للبلاد.

- سعي الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والانضمام إلى المنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية القائمة على الشفافية والمساءلة وتعزيز التنافسية وزيادة تحرير الاقتصاد.

خلاصة الفصل:

إن ما يشهده العالم من تحرير لاقتصاديات السوق وما يتبعها من تحرير للأسواق المالية مما يترتب عليه تزايد انفصال رؤوس الأموال والتوسع في حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة، كل ذلك أدى إلى ضرورة الاستعانة بآليات جديدة للرقابة من خلال إطار تنظيمي يضمن حماية رؤوس الأموال في الشركات والمشروعات وكانت إحدى هذه الآليات هو أسلوب حوكمة الشركات CORPORATE GOVERNANCE، أو ما يسمى بالتحكم المؤسساتي وما يتبعها من إجراءات تستند على عدة مبادئ تدعو إلى الإدارة الصحيحة والرشيدة وتوطيد العلاقة بين الشركة وأصحابها للحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيم الربحية وتفعيل مبدأ محاسبة المسؤولية.

كما تهدف إلى تفعيل وتعظيم دور المحاسبين ومراقبي الحسابات في أسلوب حوكمة الشركات من خلال الإفصاح والشفافية الكاملة عن كل ما يتصل بالقوائم المالية ونتائجها في الوقت المناسب مما يمكن من خلاله تقييم الموقف المالي والأداء وتسهيل الحصول على المعلومات المالية والتي تلعب دوراً رئيسياً في اتخاذ القرارات الاستثمارية ووضع استراتيجيات العمل داخل الشركات وذلك من خلال التطبيق السليم للمعايير المحاسبية ومعايير المراجعة لتفادى الفشل المالي والأزمات الاقتصادية، بما يضمن استمرارية النشاطات وتحقيق النمو الاقتصادي ودعم القدرات التنافسية لخدمة الأهداف المجتمعية وزيادة الدخل القومي والحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

التمهيد:

يتناول هذا الفصل الدراسة الميدانية لموضوع البحث، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التطرق للاستجابات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية للموضوع والذي يشير إلى" **دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري في الجزائر**." ، ولقد استخدمنا أسلوب العينة، وذلك لاختبار فرضيات الموضوع من خلال الاستبيان للمهنيين والأكاديميين، وهذا لأجل تبين موضوع البحث.

وللإلمام أكثر بالدراسة الميدانية حيث تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المطلب الأول: بيانات الدراسة

المطلب الثاني: قائمة الاستبيان

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة

المطلب الأول: الخصائص العامة للعينة.

المطلب الثاني: اختبار ثبات وصدق العينة

المطلب الثالث: التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

تقوم الدراسة الميدانية أساسا على دراسة دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري في الجزائر. ، وذلك من وجهة نظر ألمراجعي الخارجيين والداخليين وأساتذة المراجعة ومسيري المؤسسات.

المطلب الأول: بيانات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي والمناهج التحليلية وذلك تمشياً مع متطلبات البحث، باعتباره أنسب المناهج في دراسة الظاهرة محل البحث، وذلك لأنه يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي على أرض الواقع ويصفها بشكل دقيق، وتتعلق دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري في الجزائر، وذلك من خلال استخدام قائمة الاستبيان، واعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات:

الفرع الأول: البيانات الثانوية

وهي تمثل بيانات الجانب النظري، واعتمدت على مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات والإطلاع على الدراسات السابقة في مجال مراجعة الحسابات ونظام الرقابة الداخلية .

الفرع الثاني: البيانات الأولية

هي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع قوائم الاستبيان على عينة من مجتمع دراسي والتي تشمل مجموعة من الأسئلة اللازمة لحصر وتجميع البيانات ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج (Excel) 2007 و برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروف باسم " Statistique Package for Social Scinece" باختصار (SPSS) الإصدار الواحد والعشرون (21) .

المطلب الثاني: قائمة الاستبيان

تناولنا في هذا المطلب كيفية إعداد الاستبيان، وهيكل الاستبيان و طرق معالجته.

الفرع الأول: إعداد قائمة الاستبيان

استعنا في إعداد القائمة، على الكتب والمراجع والدوريات والأبحاث السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة أو المشار له من حيث المنهج والطريقة، حيث أمكن الاستفادة من الخلفية النظرية في صياغة قائمة الاستقصاء، وقد راعى في إعدادها أن تكون:

- أن تكن بسيطة وواضحة.
- أن تحتوي على أسئلة تمكن الفرد باختيار بديل من عدة بدائل.

وقد تم توزيع قائمة الاستبيان على إفراد العينة من خلال عدة جيهات، الأمر الذي سهل إمكانية إرسال الاستمارات والحصول عليها في أقرب وقت ممكن وذلك باستعمال عدة طرق أهمها:

- الاتصال المباشر بأفراد العينة.
- إيداع الاستمارات على مستوى مكاتب المراجعة وبعض المؤسسات.
- استخدام البريد الالكتروني لبعض أفراد العينة .

أما فيما يتعلق بأسئلة الاستبيان قد تم إعدادها على أسس مقياس ليكارت الخماسي (SCALE LIKERT) الذي يحتوي خمسة إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة حول المواضيع التي تم التطرق من خلال الاستبيان كما هو مبين في الجدول:

جدول رقم: (01) مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على نتائج spss

الفرع الثاني: هيكل الاستبيان

إحتوى الاستبيان على واحد وثلثون سؤال توزعت خمسة محاور رئيسية:

المحور الأول : يشمل البيانات الشخصية للعينة المدروسة متضمنة (05) أسئلة.

المحور الثاني : يظم أسئلة تتعلق الفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية وتشمل (04) أسئلة.

المحور الثالث : يظم أسئلة تتعلق مبادئ حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري وتشمل (10) أسئلة.

المحور الرابع : يتضمن الإفصاح والشفافية للحد من الفساد المالي والإداري وتشمل (06) أسئلة.

المحور الخامس: يظم أسئلة تتعلق السلوكيات الأخلاقية، تفعيل المسائلة والنزاهة للحد من الفساد المالي والإداري وتشمل (06) أسئلة.

جدول رقم (02) : محاور المجموعة الثانية وعدد فقرات كل محور.

الرقم	المحاور	عدد الفقارات
01	البيانات الشخصية للعينة	05
02	الفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية	04
03	مبادئ حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري	10
04	الإفصاح والشفافية للحد من الفساد المالي والإداري	06
05	السلوكيات الأخلاقية، تفعيل المسائلة والنزاهة للحد من الفساد المالي والإداري	06

المصدر: من إعداد الطالبات (بناءا على بيانات الاستبيان)

الفرع الثالث: معالجة الاستبيان

وهي عملية فرز وتحليل الإجابات التي تتضمنها استمارة الاستبيان وهذا تمهيدا لبناء قاعدة تحتوي على المعطيات المستخلصة من استمارات الاستبيان.

وبعد أن تم تحصيل عدد نهائي من الاستبيانات، تم الاعتماد في عرض وتحليل المعطيات على برنامج (SPSS 21) لمعالجة المعطيات التي تكون في شكل جداول ليترجمها إلى معطيات ونتائج وكذا رسومات بيانية في شكل أعمدة أو دوائر، لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل للبيانات التي تم جمعها.

كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية من أجل توظيف البيانات التي تم جمعها لتحقيق أغراض الدراسة حيث تم الاعتماد على الأساليب التالية:

1- **الوسط الحسابي**: يتم استخدامه باعتباره أحد المؤشرات التي تساعد في قراءة وترتيب البنود والنتائج حسب أهميتها.

2- **الانحراف المعياري** :ويستعمل لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

3- **اختبار ألفا كرونباخ** : وذلك للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات أداة القياس المتمثلة في الاستبانة .

4- **معامل الصدق**: يقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضيا الجذر ألتربيعي لمعامل الثبات.

5- **اختبار T-test**

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة وحدوده

الفرع الأول:مجتمع الدراسة

حددنا في اختبار مجتمع الدراسة أن يكون أفردها من بين الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية والقدرة على التحكم فيما يتعلق بالعوامل المحدد لعامل مراجعة الحسابات.

وتتكون هذه العينة المختارة عشوائيا من مجتمع الدراسة من مراجعي الحسابات وأساتذة جامعيين ومسيري المؤسسات وأصحاب المهن الأخرى في ولاية الوادي، وقصدنا من تقسيم مجتمع الدراسة على النحو السابق لضمان اختيار العينة المختصة وذات المعرفة بموضوع الدراسة والحصول على النتائج أكثر دقة.

الفرع الثاني:عينة الدراسة

على غرار الدراسات التي تعتمد على الاستبيان فانه لم يتم تحديد حجم عينة الدراسة مسبقا، فقد تم توزيع 40 استمارة، وبعد عملية الفرز وجدنا انه استرد منها 36 استمارة.

جدول رقم(03): الاحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان.

البيـــان	الاستبيـان	
	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	40	%100
عدد الاستمارات غير المسترجعة	3	%7.5
عدد الاستمارات غير صالحة	1	%2.5
عدد الاستمارات الصالحة	36	%90

المصدر:من إعداد الطلبات (بناءا على بيانات الاستبيان)

الشكل رقم (03):الاحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان

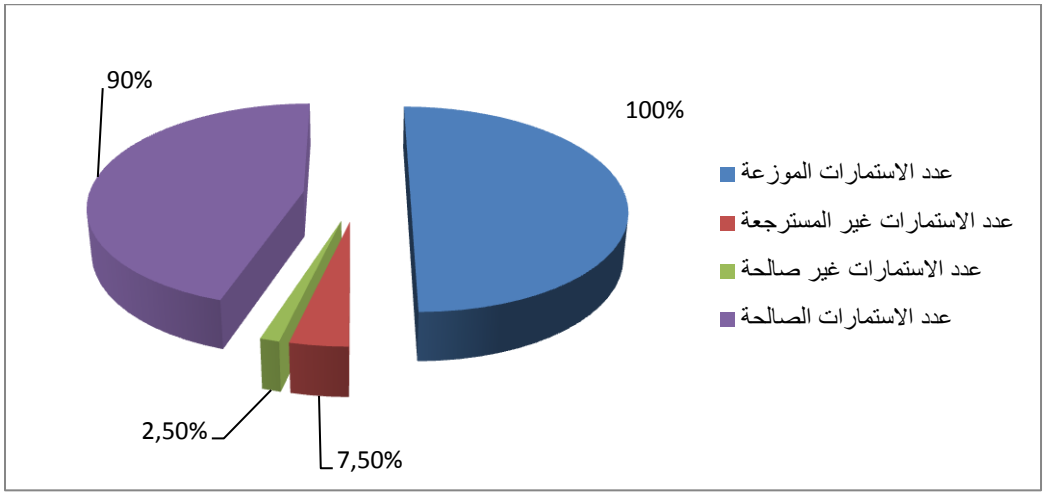

المصدر: من إعداد الطلبة (بناء على جدول أعلاه).

الفرع الثالث : حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة في مايلي :

– **الحدود المكانية** : تمت هذه الدراسة بالجزائر لدراسة دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري في الجزائر من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين ذوي الاختصاص.

– **الحدود الزمنية** : يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه من ..... الى .....

– **الحدود البشرية** : تستند هذه الدراسة لأراء وإجابات الأكاديميين والمهنيين في مجال المراجعة والحائزين على شهادة ليسانس فما فوق وشهادات أخرى في التخصص.

– **الحدود الموضوعية** : اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع المرتبطة أساسا بدور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي و الإداري في الجزائر .

المبحث الثاني: تحليل نتاج الدراسة

بعد عملية الفرز وتفريغ الاستبيان تحصلنا على نتائج أراء أفراد العينة، سوف نحاول من خلال هذا المبحث تحليل تلك النتائج باستخدام بعض الأساليب الإحصائية.

المطلب الأول: الخصائص العامة للعينة

الفرع الأول :خصائص العينة من حيث الفئة العمرية

جدول رقم: (04) توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.

الفئة العمرية	العدد	النسبة
اقل من 30 سنة	9	%25
من 30 الى 40 سنة	19	%52.8
من 40 الى 50 سنة	4	%11.1
اكبر من 50 سنة	4	%11.1
المجموع	36	%100

المصدر : من إعداد الطلبة (بناءا على مخرجات SPSS)

الشكل رقم: (04) تمثيل عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.

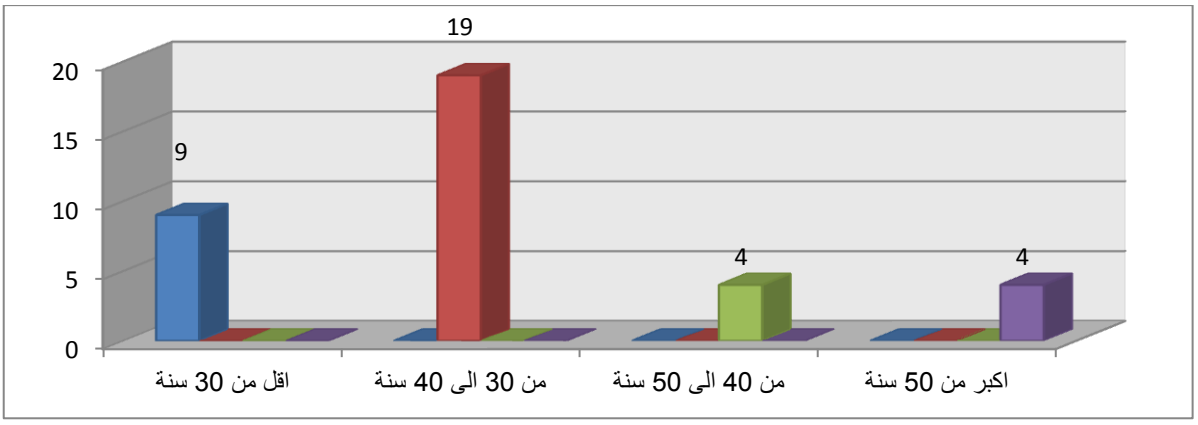

المصدر: من إعداد الطلبة(بناءا على الجدول اعلاه).

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع النسب حسب العمر لعينة الدراسة، حيث نجد أن النسبة الأكبر كانت لفئة من 30 الى 40 سنة بنسبة %52.8 وتليها نسبة %25 لفئة اقل من 30 سنة وتليها نسبة %11.1 للفئتين من 40 الى 50 سنة واكبر من 50 سنة.

❖ الفرع الثاني: خصائص العينة من حيث المؤهل العلمي

الجدول رقم (05): توزيع عينة الدراسة من ناحية المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
بكالوريا	4	%11.1
ليسانس	11	%30.6
ماجستير	13	%36.1
دكتوراه	8	%22.2
المجموع	**36**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبة (بناءا على مخرجات SPSS)

الشكل رقم: (05) يمثل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

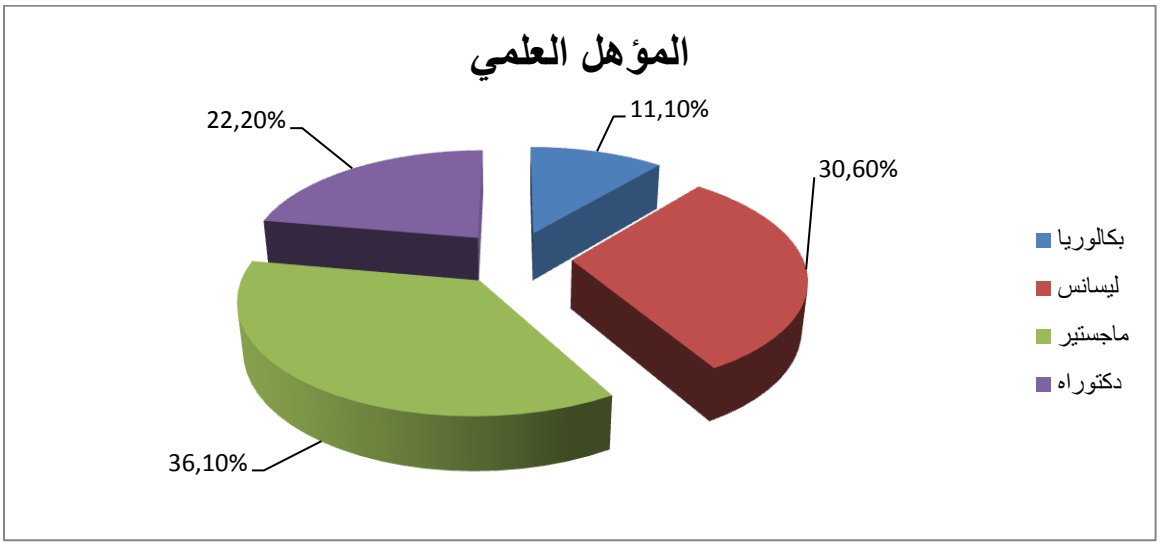

المصدر: من إعداد الطلبة(بناءا على الجدول أعلاه).

من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة ،حيث نجد أن غالبيتهم حاصلين على شهادة ماجستير إن بلغ عددهم 13 بنسبة 36.1%، ثم تليها فئة الحاصلين على شهادة ليسانس البالغ عددهم 11 بنسبة 30.6%، وبعدها فئة الحاصلين على شهادة دكتوراه والبالغ عددهم 8 بنسبة 22.2%، وفي الأخير الحاصلين على شهادة بكالوريا والبالغ عددهم 4 بنسبة 11.1%.

الفرع الثالث: خصائص العينة من حيث الخبرة المهنية

الجدول رقم (06): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.

السنوات	العدد	النسبة
أقل من 10 سنوات	7	%19.4
من 5 إلى 10 سنوات	15	%41.7
من 11 الى 15 سنة	6	%16.7
أكثر من 15 سنة	8	%22.2
المجموع	36	%100

المصدر : من اعداد الطلبات (بناءا على مخرجات SPSS)

الشكل رقم (06): يمثل عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.

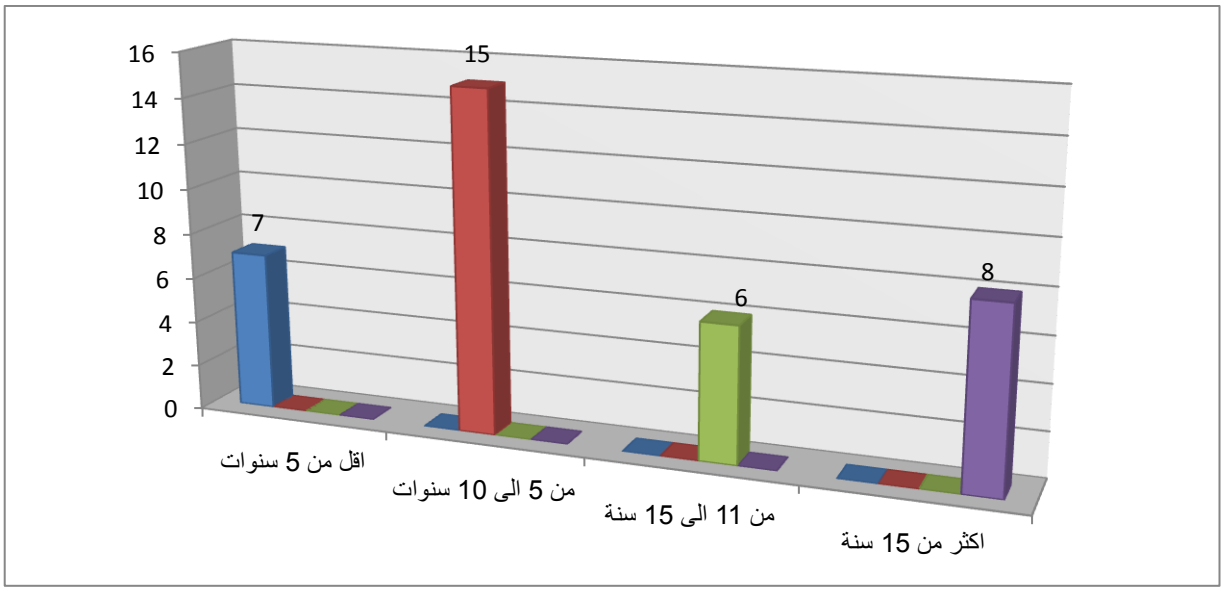

المصدر : من إعداد الطلبة(بناءا على الجدول اعلاه).

من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب الخبرة المهنية لأفراد العينة حيث نجد معظمهم من الفئة 5 الى 10 سنوات بنسبة 41.7%، أما ما نسبته 22.2% فكان للفئة اكثر من 15 سنة، وما نسبته 19.4% فكانت للفئة اقل من 5 سنوات, في الأخير ما نسبته 16.7% كانت لفئة من 11 الى 15 سنة.

❖ الفرع الرابع: خصائص العينة من حيث المهنة

الجدول رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب المهنة.

المهنة	العدد	النسبة
المدير	1	%2.8
محاسب	5	%13.9
رئيس مصلحة	4	%11.1
مراجع داخلي	5	%13.9
غير ذلك	3	%8.3
استاذ جامعي	7	%19.4
اخرى	11	%30.6
المجموع	36	%100

المصدر : من إعداد الطلبة.(بناءا على مخرجات SPSS)

الشكل رقم (07): يمثل عينة الدراسة حسب المهنة.

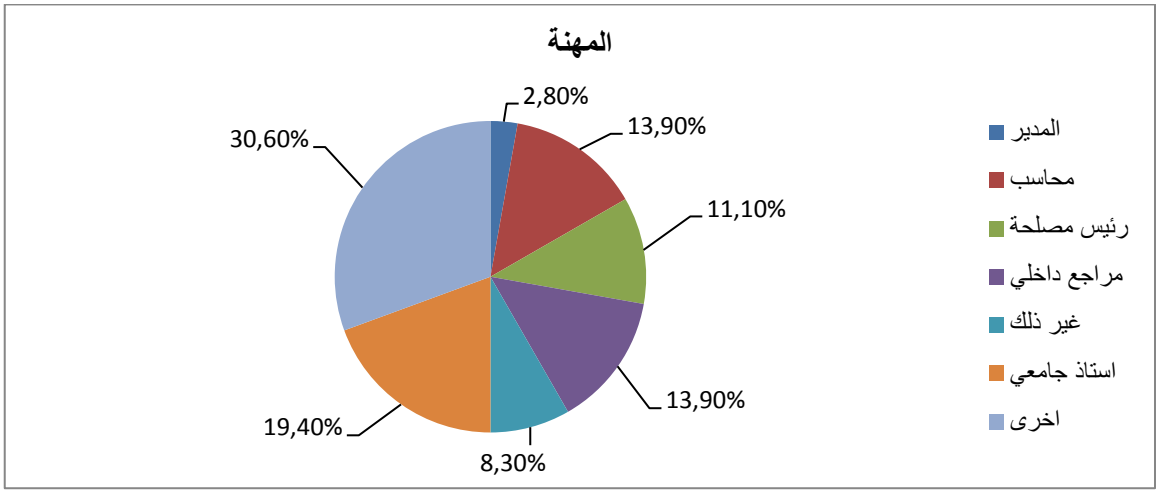

المصدر : من إعداد الطلبة(بناءا على الجدول اعلاه).

من خلال الجدول والدائرة النسبية يتضح لنا توزيع النسب حسب المهنة لأفراد العينة حيث نجد أن فئة المهن الأخرى هي الأكبر والبالغ عددها 11 بنسبة 30.6% ،أما ما نسبته 19.4% فتمثلت أساتذة الجامعة والبالغ عددهم 7 ،وما نسبته 13.9% تمثلت في المراجعين الداخليين والمحاسبيين بعدد 5 مراجعين ، تليها فئة رئيس مصلحة بنسبة 11.1%، تليها ما نسبته 8.3% للمهن الاخرة، في الأخير فئة المدير فبلغ عددهم 1 بنسبة 2.8%.

❖ الفرع الرابع: خصائص العينة من حيث القطاع

الجدول رقم (08): توزيع عينة الدراسة حسب القطاع.

القطاع	العدد	النسبة
القطاع الخاص	10	%27.8
القطاع العام	26	%72.2
المجموع	36	%100

المصدر : من إعداد الطلبة.(بناءا على مخرجات SPSS)

الشكل رقم (08): يمثل عينة الدراسة حسب المهنة

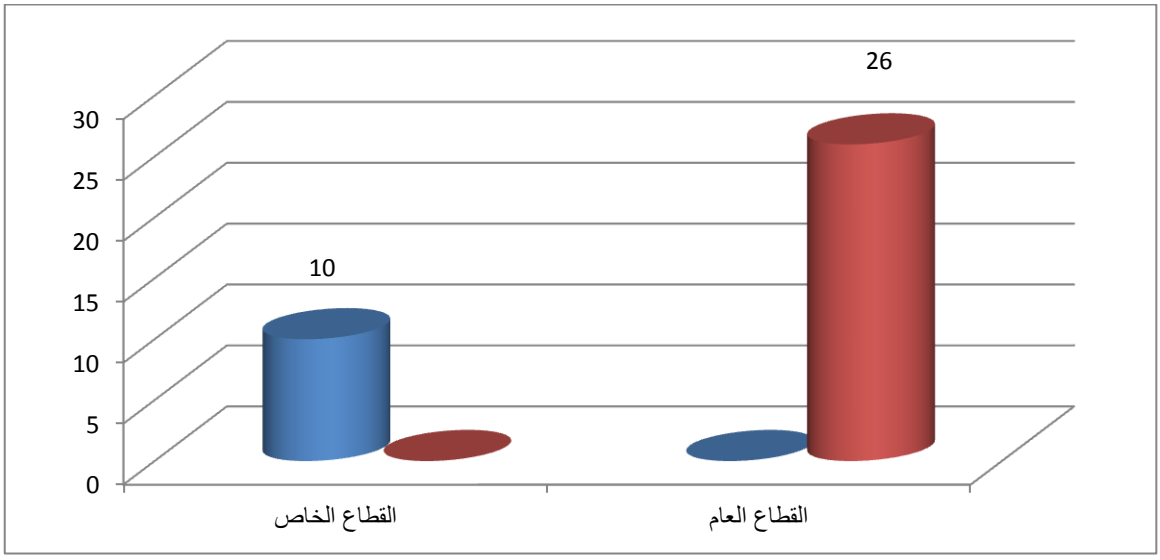

المصدر : من إعداد الطلبة(بناءا على الجدول اعلاه).

من خلال الجدول والدائرة النسبية يتضح لنا توزيع النسب حسب المهنة لأفراد العينة حيث نجد أن فئة القطاع العام هي الأكبر والبالغ عددها 26 بنسبة 72.2% ،أما ما نسبته 27.8% فتمثلت القطاع الخاص والبالغ عددهم 10 .

المطلب الثاني: إختبار ثبات وصدق العينة.

الفرع الأول: إختبار ثبات وصدق العينة طريقة ألفا–كرونباخ (Cronbach–Alpha)

يعرف معامل الثبات بأنه استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، وقد استخدمنا معامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات الاستبيان، حيث يأخذ هذا المعامل قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمته تساوي الواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات للواحد كان الثبات مرتفعا وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضا، أما معامل الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

الجدول التالي يبين معاملات الثبات والصدق لمختلف محاور الدراسة:

- يعد ثبات الظاهرة المدروسة ضعيفا إذا كانت النتيجة أقل من 60%.
- يعد ثبات الظاهرة المدروسة متوسطا إذا كانت النتيجة محصورة بين 60% و 70%.
- يعد ثبات الظاهرة المدروسة جيدا إذا كانت النتيجة محصورة بين 70% و 80%.
- يعد ثبات الظاهرة المدروسة ممتاز إذا كانت النتيجة اكبر من 80%

الجدول رقم (09):توزيع معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق.

محاور الاستبيان	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل لألفاكرونباخ	معامل الصدق
المحور الأول	الفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية	4	0.803	0.896
المحور الثاني	مبادئ حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري	10	0.886	0.941
المحور الثالث	الإفصاح والشفافية للحد من الفساد المالي والإداري	06	0.945	0.972
المحور الرابع	السلوكيات الأخلاقية، تفعيل المسائلة والنزاهة للحد من الفساد المالي والإداري	06	0.754	0.868
مجموع المحاور		26	0.957	0.978

المصدر : من إعداد الطلبات(بناء على مخرجات SPSS)

الشكل رقم (09):توزيع معامل ثبات ألفا كرونباخ

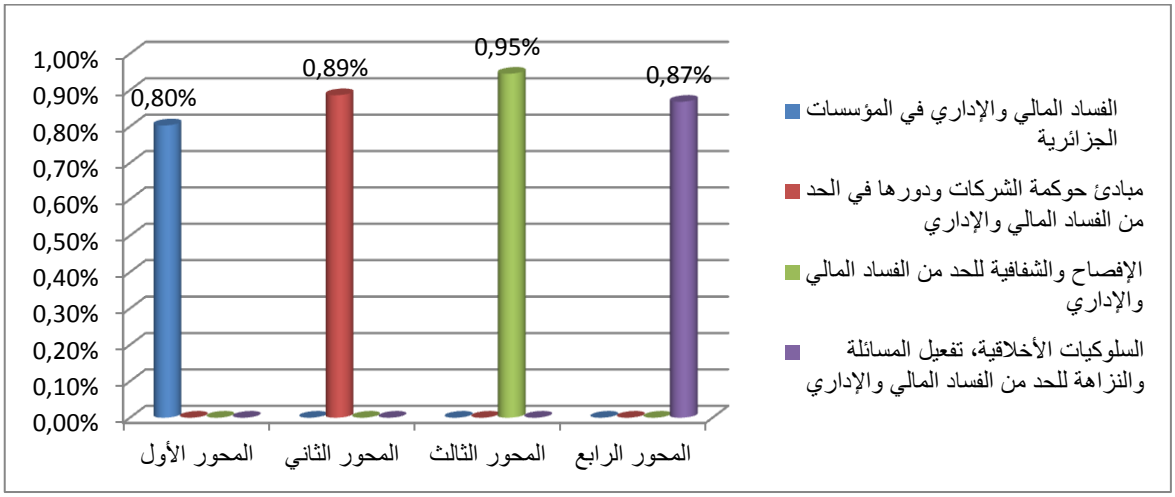

المصدر : من إعداد الطلبة(بناء على الجدول أعلاه)

الشكل رقم (10):توزيع معامل الصدق

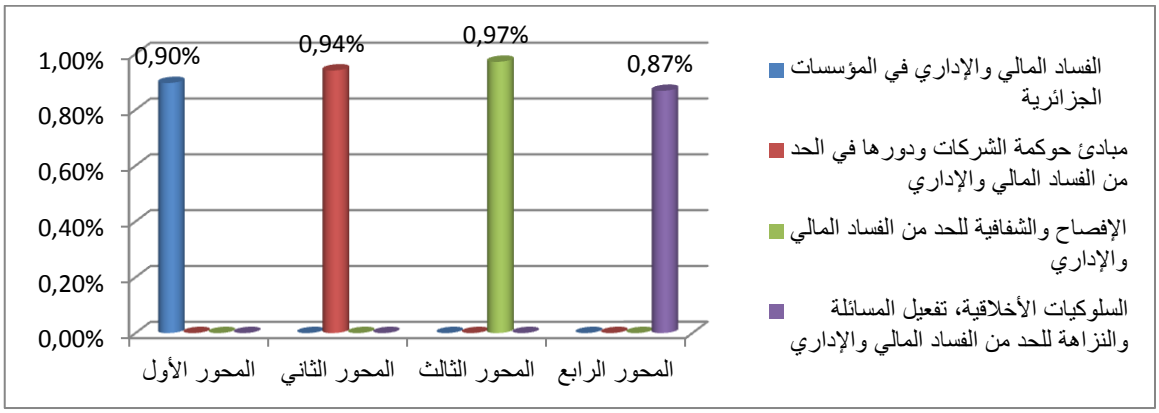

المصدر : من إعداد الطلبة(بناء على الجدول أعلاه)

يتضح من الجدول رقم (09) والشكلين البيانيين السابقين ما يلي:

لقد تراوحت جميع معاملات ألفا كرونباخ المحاور بين (0.754) و (0.945) وهي تقترب من الواحد الصحيح كما بلغت قيمة المعامل بالنسبة لجميع المحاور(0.957) وهو ما يعني بأن الاستبيان يتميز بالثبات.

لقد تراوحت معاملات الصدق المحاور بين(0.868) و(0.972) وهي تقترب من الواحد الصحيح، كما بلغت قيمة المعامل الصدق بالنسبة لجميع المحاور(0.978) مما يدلل على أن محتوى الاستبيان يتميز بالصدق.

نستخلص مما سبق بأن النتائج المتوصل إليها سواء لمعامل الثبات أو معامل الصدق كلها كانت قريبة من الواحد الصحيح ممّا يعني أن الاستبيان تميز بالثبات والصدق إذ نجده يعبر عن العينة في تمثيلها لمجتمع الدراسة.

المطلب الثالث : التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان

حتى تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جداول وبوبت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الاستبيان، تم حساب تكرارات الاستجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر فئات العينة من المهنيين والأكاديميين اعتمادا على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي وحسب أقل قيمة للتشتت والذي يمثله الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي.

وباعتبار أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) مقياس ترتيبي، أما الأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي تعبر عن الأوزان، وهي: (معارض بشدة =1 معارض=2، محايد=3، موافق=4، موافق بشدة=5)، وبعد ذلك نقوم بحساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) عن طريق حساب طول الفترة أولا، وهي عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5، حيث يمثل الرقم 4 عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة) و5 تمثل عدد الاختبارات وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.80 ويصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي.

الوسط الحسابي	الاهمية
1 إلى أقل من 1.80	غير موافق تماما
1.8 إلى أقل من 2.60	غير موافق
2.6 إلى أقل من 3.40	محايد
3.4 إلى أقل من 4.20	موافق
4.20 الى 5	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطلبات بناءا على نتائج spss.

المحور الأول :الفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية.

يتضمن هذا المحور أربع فقرات الفقرة الأولى تشير إلى الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الفساد المالي والإداري، أما الفقرة الثانية كانت على أي مستوى ينتشر الفساد المالي والإداري، أما الفقرة الثالثة تتمحور حول الشركات التي ينتشر فيها الفساد المالي والإداري بكثرة، والفقرة الرابعة والأخيرة كانت تشير أن عدم مراقبة المحاسبين للقوائم المالية وتأكيدها يؤدي إلى انتشار الفساد المالي والإداري.

جدول رقم(11): نتائج آراء عينة الدراسة حول الفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية.

	الاستجابات						المؤشرات الاحصائية	
العبارات	سياسية	اقتصادية	اجتماعية	اخلاقية	ثقافية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حدوث الفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية يعود إلى أسباب	11	11	4	9	1	-	-
	مجلس الادارة	المدراء التنفيذيين	الموظفين	اصحاب المصالح	فئات اخرى		
ينتشر الفساد المالي والإداري بكثرة على مستوى	6	11	6	12	1	-	-
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تعتبر الشركات الكبرى أكثر فسادا من الشركات الصغيرة والمتوسطة	3	12	8	6	4	3.28	1.256
عدم مراقبة المحاسبين للقوائم المالية وتأكيدها يؤدي إلى انتشار الفساد المالي والإداري.	9	12	5	7	3	3.47	1.298
المتوسط العام **حول** الفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية						3.38	1.167

المصدر : من إعداد الطلبات اعتمادا على نتائج spss

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة حول الفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.38) والذي يقع بين(3.40) وأقل من (4.19)كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على الفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية ، وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (1.167) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1- في الفقرة رقم (1) حدوث الفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية يعود إلى أسباب تراجع بالدرجة الأولى حسب أراء العينة الفساد السياسي والاقتصادي بنسبة 30.6% تليها الفساد الأخلاقي بنسبة 25% ثم الفساد الاجتماعي بنسبة 11.1% في الاخير الفساد الثقافي بنسبة 2.8%.

2- في الفقرة رقم (2) ينتشر الفساد المالي والإداري بكثرة على مستوى اصاحاب المصالح بالدرجة الأولى بنسبة 33.3 % تليها ما نسبته 30.6% بالنسبة للمدراء التنفيذيين، تليها نسبة 6% لمجلس الإدارة والموظفين في الأخير ما نسبته 2.8% للفئات الاخرى.

3- في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي(3.28>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على ان الشركات الكبرى تعتبر أكثر فسادا من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

4- في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي(3.74>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن عدم مراقبة المحاسبين للقوائم المالية وتأكيدها يؤدي إلى انتشار الفساد المالي والإداري.

المحور الثاني: مبادئ حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري.

يحتوي هذا المحور على عشرة فقرات الفقرة الأولى تشير إلى أن التزام مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري، أما محتوى الفقرة الثانية تتضمن أن استقلالية وحيادية مجلس الإدارة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري، والفقرة الثالثة تشير إلى أن قيام مجلس الإدارة بتوزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري، أما الرابعة فكانت تشير إلى أن قيام مجلس الإدارة بمراجعة سياسة تأهيل الموارد البشرية يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري، والفقرة الخامسة تتضمن على أن وجود تعاون فعال بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح يحد من الفساد المالي والإداري، أما الفقرة السادسة كانت على أن تمكين أصحاب المصالح من إيصال اهتماماتهم حول الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية إلى مجلس الإدارة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري، الفقرة السابعة تتمحور حول قوة واستقلالية لجان المراجعة يساهم في تعزيز الرقابة ومن ثم الحد من الفساد المالي والإداري، الفقرة الثامنة توافر نظام الرقابة الداخلية في الشركة يؤدي إلى زيادة فعالية الحوكمة والحد من الفساد المالي والإداري، أما الفقرة التاسعة تشير إلى أن القيام بأعمال المراجعة الخارجية تؤدي إلى زيادة فعالية نظام الحوكمة والتقليل من الفساد المالي والإداري، أما الفقرة الأخيرة كانت على وجود آليات قانونية وتنظيمية للحوكمة تتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التحيز والقابلية للتنفيذ تؤدي إلى زيادة فعالية الحوكمة وبالتالي الحد من الفساد المالي والإداري.

جدول رقم(12): نتائج آراء عينة الدراسة حول مبادئ حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري.

العبارات	الاستجابات						المؤشرات الإحصائية	
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التزام مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	11	14	4	4	3	3.72	1.256
استقلالية وحيادية مجلس الإدارة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	4	15	7	6	4	3.25	1.204
قيام مجلس الإدارة بتوزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.	8	15	4	5	4	3.50	1.298
قيام مجلس الإدارة بمراجعة سياسة تأهيل الموارد البشرية يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.	6	15	8	4	3	3.47	1.158
وجود تعاون فعال بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح يحد من الفساد المالي والإداري.	9	12	8	5	2	3.58	1.180
تمكين أصحاب المصالح من إيصال اهتماماتهم حول الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية إلى مجلس الإدارة يساهم في الحد مت الفساد المالي والإداري.	6	11	7	9	3	3.22	1.245
قوة واستقلالية لجنة المراجعة يساهم في تعزيز الرقابة ومن ثم الحد من الفساد المالي والإداري.	9	18	4	2	3	3.78	1.149
توافر نظام الرقابة الداخلية في الشركة يؤدي إلى زيادة فعالية الحوكمة والحد من الفساد المالي والإداري.	13	23	-	-	-	4.36	0.487
القيام بأعمال المراجعة الخارجية تؤدي إلى زيادة فعالية نظام حوكمة الشركات والتقليل من الفساد المالي والإداري .	14	19	3	-	-	4.31	0.624
وجود آليات قانونية وتنظيمية للحوكمة تتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التحيز والقابلية للتنفيذ تؤدي إلى زيادة فعالية الحوكمة وبالتالي الحد من الفساد المالي والإداري.	17	18	1	-	-	4.44	0.558
المتوسط العام حول مبادئ حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري						3.76	0.746

المصدر: من إعداد الطلبة

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع إجابات مبادئ حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري ، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.76) والذي يقع بين(3.40) وأقل

من (4.19)كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على مبادئ حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.746) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1- في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي(3.72>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن مجلس الإدارة يلتزام بالقوانين والأنظمة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري .

2- في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي(3.25>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن استقلالية وحيادية مجلس الإدارة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.

3- في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي(3.50>3) مما يدل على أن أغلبية رفراد العينة توافق على أن قيام مجلس الإدارة بتوزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.

4- في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي(3.47>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن قيام مجلس الإدارة بمراجعة سياسة تأهيل الموارد البشرية يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.

5- في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي(3.58>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن وجود تعاون فعال بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح يحد من الفساد المالي والإداري.

6- في الفقرة رقم (6) بلغ الوسط الحسابي(3.22>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن تمكين أصحاب المصالح من إيصال اهتماماتهم حول الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية إلى مجلس الإدارة يساهم في الحد مت الفساد المالي والإداري.

7- في الفقرة رقم (7) بلغ الوسط الحسابي(3.78>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن قوة واستقلالية لجنة المراجعة يساهم في تعزيز الرقابة ومن ثم الحد من الفساد المالي والإداري.

8- في الفقرة رقم (8) بلغ الوسط الحسابي(4.36>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق بشدة على أن توافر نظام الرقابة الداخلية في الشركة يؤدي إلى زيادة فعالية الحوكمة والحد من الفساد المالي والإداري.

9- في الفقرة رقم (9) بلغ الوسط الحسابي(4.31>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق بشدة على أن القيام بأعمال المراجعة الخارجية تؤدي إلى زيادة فعالية نظام حوكمة الشركات والتقليل من الفساد المالي والإداري

10- في الفقرة رقم (10) بلغ الوسط الحسابي(4.44>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق بشدة على أن وجود آليات قانونية وتنظيمية للحوكمة تتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التحيز والقابلية للتنفيذ تؤدي إلى زيادة فعالية الحوكمة وبالتالي الحد من الفساد المالي والإداري.

المحور الثالث: الإفصاح والشفافية للحد من الفساد المالي والإداري.

يتضمن هذا المحور على ستة فقرات تتمثل فيما يلي:

الفقرة الأولى: نشر الكشوف المالية وجدول الأرباح والخسائر وتقرير مدقق الحسابات قبل انعقاد الجمعية العامة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.

الفقرة الثانية: توفير قنوات لنشر المعلومات الكافية بشكل دوري وفي الوقت المناسب يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.

الفقرة الثالثة: مراجعة الكشوف من قبل مراجع مؤهل ومستقل يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.

الفقرة الرابعة: وجود إفصاح إلزامي عن مرتبات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمدريين التنفيذيين يساهم في التقليل من الفساد المالي والإداري.

الفقرة الخامسة: الإفصاح على كل ما يمتلكه أعضاء مجلس الإدارة والمدريين التنفيذيين يساهم في كشف عمليات الاختلاس وبذلك الحد من الفساد المالي والإداري,

الفقرة السادسة: الإفصاح عن كل تغيير هام في الأصول والالتزامات يساهم في كشف عمليات التلاعب وبذلك الحد من الفساد المالي والإداري.

جدول رقم(13): نتائج أراء عينة الدراسة حول الإفصاح والشفافية للحد من الفساد المالي والإداري.

العبارات	الاستجابات						المؤشرات الاحصائية	
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نشر الكشوف المالية وجدول الأرباح والخسائر وتقرير مدقق الحسابات قبل انعقاد الجمعية العامة	5	18	4	5	4	3.42	1.228
توفير قنوات لنشر المعلومات الكافية بشكل دوري وفي الوقت المناسب يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.	7	20	5	2	2	3.78	1.017
مراجعة الكشوف المالية من قبل مراجع مؤهل ومستقل يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.	11	15	4	4	2	3.81	1.167
وجود إفصاح إلزامي عن مرتبات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمدريين التنفيذيين يساهم في التقليل من الفساد والإداري.	6	14	8	3	5	3.36	1.268
الإفصاح على كل ما يمتلكه أعضاء مجلس الإدارة والمدريين التنفيذيين يساهم في كشف عمليات الاختلاس وبذلك الحد من الفساد المالي والإداري.	7	13	10	3	3	3.50	1.159
الإفصاح عن كل تغيير هام في الأصول والالتزامات يساهم في كشف عمليات التلاعب وبذلك الحد من الفساد المالي والإداري.	8	18	5	2	3	3.72	1.137
المتوسط العام حول الإفصاح والشفافية للحد من الفساد المالي والإداري						3.597	1.031

المصدر: من إعداد الطلبات اعتمادا على spss

يظهر الجدول أعلاه إلى أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة الإفصاح والشفافية للحد من الفساد المالي والإداري، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.597) والذي يقع بين(3.40) وأقل من (4.19)كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على الإفصاح والشفافية تحد من الفساد المالي والإداري ، وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (1.031) وهي نسبة تعتبر متوسطة وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد

الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1- في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي(3.42>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن نشر الكشوف المالية وجدول الأرباح والخسائر وتقرير مدقق الحسابات قبل انعقاد الجمعية العامة.

2- في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي(3.78>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن توفير قنوات لنشر المعلومات الكافية بشكل دوري وفي الوقت المناسب يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.

3- في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي(3.81>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن مراجعة الكشوف المالية من قبل مراجع مؤهل ومستقل يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.

4- في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي(3.36>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن وجود إفصاح إلزامي عن مرتبات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمدريين التنفيذيين يساهم في التقليل من الفساد والإداري.

5- في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي(3.50>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن الإفصاح على كل ما يمتلكه أعضاء مجلس الإدارة والمدريين التنفيذيين يساهم في كشف عمليات الاختلاس وبذلك الحد من الفساد المالي والإداري.

6- في الفقرة رقم (6) بلغ الوسط الحسابي(3.72>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن الإفصاح عن كل تغيير هام في الأصول والالتزامات يساهم في كشف عمليات التلاعب وبذلك الحد من الفساد المالي والإداري.

المحور الرابع: السلوكيات الأخلاقية، تفعيل المسائلة والنزاهة للحد من الفساد المالي والإداري.

وتم تقسيم هذا المحور إلى ستة فقرات وهي كالآتي:

الفقرة الأولى: الالتزام بأخلاقيات المهنة يحد من انتشار الفساد المالي والإداري.

الفقرة الثانية: مكافحة الفساد المالي والإداري يستدعي بالضرورة إلى وجود المسائلة والمحاسبة الصارمة.

الفقرة الثالثة: التزام الموظفين بتطبيق الأنظمة والقوانين يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.

الفقرة الرابعة: عدم ترشيح من حكم عليه بجريمة في تولي مناصب عليا يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.

الفقرة الخامسة :تفعيل دور الجامعات ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني في نشر الشفافية والمسائلة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.

الفقرة السادسة: توفير ميثاق للسلوك الأخلاقي في الشركات يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.

جدول رقم(14): نتائج أراء عينة الدراسة حول السلوكيات الأخلاقية، تفعيل المسائلة والنزاهة للحد من الفساد المالي والإداري.

العبارات	الاستجابات					المؤشرات الاحصائية	
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الالتزام بأخلاقيات المهنة يحد من انتشار الفساد المالي والإداري.	13	14	-	5	4	3.75	1.381
مكافحة الفساد المالي والإداري يستدعي بالضرورة إلى وجود المسائلة والمحاسبة الصارمة.	9	18	6	-	3	3.83	1.082
التزام الموظفين بتطبيق الأنظمة والقوانين يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.	11	15	4	2	4	3.75	1.273
عدم ترشيح من حكم عليه بجريمة في تولي مناصب عليا يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.	10	11	10	2	3	3.64	1.199
تفعيل دور الجامعات ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني في نشر الشفافية والمسائلة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.	6	22	6	2	-	3.89	0.747
توفير ميثاق ميثاق للسلوك الأخلاقي في الشركات يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.	11	19	4	2	-	4.08	0.806
المتوسط العام حول السلوكيات الأخلاقية في تفعيل المسائلة والنزاهة للحد من الفساد المالي والإداري						3.82	0.741

المصدر: من إعداد الطلبات اعتمادا على نتائج spss

يظهر الجدول أعلاه إلى أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة السلوكيات الأخلاقية في تفعيل المسائلة والنزاهة للحد من الفساد المالي والإداري، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.82) والذي يقع بين(3.40) وأقل من (4.19)كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة السلوكيات الأخلاقية في تفعيل المسائلة والنزاهة للحد من الفساد المالي والإداري ، وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.741) وهي نسبة تعتبر متوسطة وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه استجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1- في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي(3.75>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن الالتزام بأخلاقيات المهنة يحد من انتشار الفساد المالي والإداري.

2- في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي(3.83>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن مكافحة الفساد المالي والإداري يستدعي بالضرورة إلى وجود المسائلة والمحاسبة الصارمة.

3- في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي(3.75>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن التزام الموظفين بتطبيق الأنظمة والقوانين يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.

4- في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي(3.64>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن عدم ترشيح من حكم عليه بجريمة في تولي مناصب عليا يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.

5- في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي(3.89>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن تفعيل دور الجامعات ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني في نشر الشفافية والمسائلة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.

6- في الفقرة رقم (6) بلغ الوسط الحسابي(3.4.08>3) مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن توفير ميثاق ميثاق للسلوك الأخلاقي في الشركات يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.

الفرع الثالث: التحليل عن طريق اختبار ستيودنت (T-test)

بعدما قمنا بعرض النتائج الوصفية لقائمة الاستبيان، اعتمدنا على اختيار " T " للعينة البسيطة One Sample T text عند مستوى دلالة 5% و ذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة الموضحة من خلال أسئلة استمارة الاستبيان.

و كانت قاعدة القرار المتبعة كما يلي:

- قبول الفرضية العدمية إذا كانت Sig(α) > 5% :
- رفض الفرضية العدمية إذا كانت Sig (α) < 5% :

أولا: النتائج الإحصائية للدراسة الخاصة بالمحور الأول

الجدول رقم (15) يوضح اختبار " T " للعينة البسيطة المتعلقة بالفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية.

العبارات	T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
حدوث الفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية يعود إلى أسباب	-	35	-	
ينتشر الفساد المالي والإداري بكثرة على مستوى	-	35	-	
تعتبر الشركات الكبرى أكثر فسادا من الشركات الصغيرة والمتوسطة	1.327	35	0.193	نقبل H1
عدم مراقبة المحاسبين للقوائم المالية وتأكيدها يؤدي إلى انتشار الفساد المالي والإداري.	2.183	35	0.036	نقبل H1
جميع الفقرات	1.928	35	0.006	نقبل الفرضية H1

المصدر: من إعداد الطلبات اعتمادا على نتائج spss

يتضح من خلال الجدول رقم 15الذي يبين أراء أفراد العينة في المحور الأول حول " **بالفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية** " من خلال الاتجاه العام بلغة قيمة T المحسوبة 1.928 ومستوى دلالة 0.006 هي اقل من 0.005 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفض H0.

H0= لا يوجد الفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية عند مستوى معنوية α=0.05.

H1= يوجد الفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية عند مستوى معنوية α=0.05.

ثانيا: النتائج الإحصائية للدراسة الخاصة بالمحور الثاني

الجدول رقم (16) يوضح اختبار " T " للعينة البسيطة المتعلقة مبادئ حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري

العبارات	T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
التزام مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	3.450	35	0.000	نقبل H1
استقلالية وحيادية مجلس الإدارة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	1.246	35	0.221	نقبل H0
قيام مجلس الإدارة بتوزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.	2.311	35	0.000	نقبل H1
قيام مجلس الإدارة بمراجعة سياسة تأهيل الموارد البشرية يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.	2.446	35	270.0	نقبل H1
وجود تعاون فعال بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح يحد من الفساد المالي والإداري.	2.966	35	0.002	نقبل H1
تمكين أصحاب المصالح من إيصال اهتماماتهم حول الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية إلى مجلس الإدارة يساهم في الحد مت الفساد المالي والإداري.	1.071	35	0.005	نقبل H1
قوة واستقلالية لجنة المراجعة يساهم في تعزيز الرقابة ومن ثم الحد من الفساد المالي والإداري.	4.061	35	0.291	نقبل H1
توافر نظام الرقابة الداخلية في الشركة يؤدي إلى زيادة فعالية الحوكمة والحد من الفساد المالي والإداري.	16.765	35	0.000	نقبل H1
القيام بأعمال المراجعة الخارجية تؤدي إلى زيادة فعالية نظام حوكمة الشركات والتقليل من الفساد المالي والإداري .	12.548	35	0.000	نقبل H1
وجود آليات قانونية وتنظيمية للحوكمة تتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التحيز والقابلية للتنفيذ تؤدي إلى زيادة فعالية الحوكمة وبالتالي الحد من الفساد المالي والإداري.	15.538	35	0.000	نقبل H1
جميع الفقرات	6.146	35	0.000	نقبل الفرضية H1

المصدر: من إعداد الطلبات اعتمادا على نتائج spss

يتضح من خلال الجدول رقم 16 الذي يبين أراء أفراد العينة في المحور الأول حول " **مبادئ حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**" من خلال الاتجاه العام بلغة قيمة T المحسوبة 6.146 ومستوى دلالة 0.000 هي اقل من 0.005 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفض H0 .

H0= عدم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يحد من الفساد المالي والإداري عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

H1= تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يحد من الفساد المالي والإداري عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$

ثالث: النتائج الإحصائية للدراسة الخاصة بالمحور الثالث

الجدول رقم (17) يوضح اختبار " T " للعينة البسيطة الإفصاح والشفافية للحد من الفساد المالي والإداري

العبارات	T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
نشر الكشوف المالية وجدول الأرباح والخسائر وتقرير مدقق الحسابات قبل انعقاد الجمعية العامة	2.036	35	0.049	نقبل H1
توفير قنوات لنشر المعلومات الكافية بشكل دوري وفي الوقت المناسب يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.	4.587	35	0.000	نقبل H1
مراجعة الكشوف المالية من قبل مراجع مؤهل ومستقل يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.	4.143	35	0.000	نقبل H1
وجود إفصاح إلزامي عن مرتبات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمدريين التنفيذيين يساهم في التقليل من الفساد والإداري.	1.708	35	0.096	نقبل H1
الإفصاح على كل ما يمتلكه أعضاء مجلس الإدارة والمدريين التنفيذيين يساهم في كشف عمليات الاختلاس وبذلك الحد من الفساد المالي والإداري.	2.589	35	0.014	نقبل H1
الإفصاح عن كل تغيير هام في الأصول والالتزامات يساهم في كشف عمليات التلاعب وبذلك الحد من الفساد المالي والإداري.	3.812	35	0.001	نقبل H1
جميع الفقرات	3.474	35	0.001	نقبل الفرضية H1

المصدر: من إعداد الطلبة

يتضح من خلال الجدول رقم 17 الذي يبين أراء أفراد العينة في المحور الأول حول " **الإفصاح والشفافية للحد من الفساد المالي والإداري** " من خلال الاتجاه العام بلغة قيمة T المحسوبة 3.474 ومستوى دلالة 0.001 هي اقل من 0.005 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفض H0.

H0 = الإفصاح والشفافية لا حد من الفساد المالي والإداري عند مستوى معنوية α=0.05.

H1= الإفصاح والشفافية حد من الفساد المالي والإداري عند مستوى معنوية α=0.05.

رابعا: النتائج الإحصائية للدراسة الخاصة بالمحور الرابع

الجدول رقم (18) يوضح اختبار " T " للعينة البسيطة السلوكيات الأخلاقية، تفعيل المسائلة والنزاهة للحد من الفساد المالي والإداري

العبارات	T المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
الالتزام بأخلاقيات المهنة يحد من انتشار الفساد المالي والإداري.	3.259	35	0.002	نقبل H1
مكافحة الفساد المالي والإداري يستدعي بالضرورة إلى وجود المسائلة والمحاسبة الصارمة.	4.620	35	0.000	نقبل H1
التزام الموظفين بتطبيق الأنظمة والقوانين يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.	3.534	35	0.001	نقبل H1
عدم ترشيح من حكم عليه بجريمة في تولي مناصب عليا يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.	3.197	35	0.003	نقبل H1
تفعيل دور الجامعات ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني في نشر الشفافية والمسائلة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.	7.135	35	0.000	نقبل H1
توفير ميثاق ميثاق للسلوك الأخلاقي في الشركات يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.	8.062	35	0.000	نقبل H1
جميع الفقرات	6.672	35	0.000	نقبل الفرضية H1

المصدر: من إعداد الطلبات بالإعتماد على نتائج spss

يتضح من خلال الجدول رقم 18 الذي يبين أراء أفراد العينة في المحور الأول حول " **السلوكيات الأخلاقية، تفعيل المسائلة والنزاهة للحد من الفساد المالي والإداري** " من خلال الاتجاه العام بلغة قيمة T المحسوبة 6.672 ومستوى دلالة 0.000 هي اقل من 0.005 في هذه الحالة نقبل الفرضية H1 ونرفض H0.

H0 = السلوكيات الأخلاقية لا تساهم في تفعيل المسائلة والنزاهة للحد من الفساد المالي والإداري عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

H1= السلوكيات الأخلاقية تساهم في تفعيل المسائلة والنزاهة للحد من الفساد المالي والإداري عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$.

خلاصة الفصل:

يمكن استخلاص من هذه الدراسة الميدانية مايلي:

- هناك إجماع أن حدوث الفساد المالي والإداري في الشركات الجزائرية يعود إلى أسباب سياسة واقتصادية، وأن الفساد المالي والإداري ينتشر بصفة أكثر على مستوى أصحاب المصالح، أن الشركات الكبرى هي الأكثر عرضة للفساد الإداري والمالي مقارنة بالشركات المتوسطة.
- يوجد هناك تأييد على أن حوكمة الشركات لها دور في الحد من الفساد المالي والإداري سواء داخلية من خلال مجلس الإدارة بالتزامه بالقوانين واللوائح التنظيمية وكذا مراجعة سياسة تأهيل الموارد البشرية بالشركة، واستقلالية لجانها مما يساهم في تعزيز الرقابة الداخلية للشركة، أو الخارجية كالقيام بأعمال المراجعة التي تزيد من فعالية حوكمة الشركات.
- هناك إجماع أن الإفصاح والشفافية لها دور في الحد من الفساد المالي والإداري من خلال توفير قنوات لنشر المعلومات بشكل دوري وفي الوقت المناسب، ومراجعة الكشوف المالية من قبل مراجع مؤهل ومستقل، إضافة إلى وجود إفصاح إلزامي على مرتبات ومكافآت وممتلكات كل من أعضاء مجلس الإدارة والمدريين التنفيذيين وأيضا الإفصاح على أي تغيير هام في أصول والتزامات من أجل الكشف عن عمليات التلاعب والاختلاس داخل الشركة.
- وأخيرا هناك تأييد على أن للسلوك الأخلاقي والمساءلة والنزاهة دور في الحد من الفساد المالي والإداري والمالي وذلك من خلال الالتزام بتطبيق القوانين والأنظمة، والالتزام بشرف وأخلاقيات المهنة، إضافة إلى تفعيل دور الجامعات ووسائل الإعلام في نشر ثقافة المسائلة والنزاهة، وأخيرا توفير ميثاق للسلوك الأخلاقي داخل الشركات.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة موضوع دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري والذي يعد في غاية الأهمية حيث استحوذ على اهتمام الأكاديميين والمنظمات المهنية خاصة في السنوات الأخيرة نظرا لانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري وماله من سلبيات في عملية بناء التنمية الاقتصادية، لذا تعتبر حوكمة الشركات أحد العناصر المهمة والفعالة في تحسين الكفاءة الاقتصادية وكذا تعزيز الثقة في بيئة الأعمال الدولية وهذا من خلال زيادة الاهتمام والتفكير بضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح والآليات التي تعمل على حماية مصالح المالكين وأصحاب المصالح، وذلك بالحد من التلاعب الإداري والمالي الذي يحصل في الشركات، كما تعتبر من أحدث التوجهات العالمية لإحكام الرقابة على إدارات الشركات وتحسين الأداء والممارسات المحاسبية وتوفير الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، وعليه يمكن اعتبار حوكمة الشركات بمثابة علاج وقائي للفساد المالي والإداري

اختبار الفرضيات:

من خلال اختبار الفرضيات تبين ما يلي :

- الفرضية الأولى التي تنص على أن حوكمة الشركات أداة فعالة في الحد من الفساد المالي و الإداري و قد تم إثبات صحتها باعتبار أن مجلس الإدارة يساهم في التقليل من الفساد المالي و الإداري من خلال التزامه بالقوانين و اللوائح التنظيمية و كذا مراجعة سياسة تأهيل الموارد البشرية في الشركة ووجود تعاون فعال بين مجلس الإدارة و أصحاب المصالح ومن جهة أخرى استقلالية لجنة المراجعة، مما يساهم في تعزيز الرقابة الداخلية للشركة،و الخارجية كالقيام بأعمال المراجعة التي تزيد من فعالية الحوكمة.
- الفرضية الثانية و التي تنص على أن توفر السلوك الأخلاقي و الالتزام بأخلاقيات المهنة يحد من انتشار الفساد المالي و الإداري،و قد تم إثبات ذلك في الدراسة النظرية و التطبيقية،فالالتزام بشرف المهنة و أخلاقياتها ووجود ميثاق للسلوك الأخلاقي يساهم في الحد من الفساد المالي و الإداري ،فالممارسة الجيدة لحوكمة الشركات يتم من خلال التركيز على القوانين و الأنظمة و قواعد

السلوك الأخلاقي التي تحدد العلاقة بين مجالس إدارة الشركات من ناحية و بين أصحاب المصالح من جهة أخرى كما،أن لحوكمة الشركات بعدا هاما يتمثل في الجانب الأخلاقي و السلوكي الذي يدعمها.

- ❖ الفرضية الثالثة: كانت تتمحور على أن مبدأ الإفصاح و الشفافية يساهم في الحد من الفساد المالي و الإداري،و قد تم إثبات صحتها،و ذلك من خلال توفير قنوات لنشر المعلومات بشكل دوري و في الوقت المناسب،و مراجعة الكشوف المالية من قبل مراجع مؤهل ومستقل،إضافة إلى وجود إفصاح إلزامي على مرتبات و مكافآت و ممتلكات كم من | أعضاء مجلس الإدارة و المدريين التنفيذيين و أيضا الإفصاح على أي تغيير هام في أصول و التزامات .
- ❖ و الفرضية الأخيرة المتمثلة في أن التطبيق الجيد لمبدأ النزاهة و المساءلة يساهم في الحد من الفساد المالي و الإداري وأن الشفافية تساهم في زيادة الثقة التي تمنحها المنظمات لموظفها و المواطنين للحصول على الخدمات التي يردونها،فالنزاهة و المساءلة تساهم في تطوير و رفع الأداء الإداري و المالي ،كما وافق أغلبية المستجوبين على أن مكافحة الفساد الملي و الإداري يستدعي بالضرورة غلى توافر المساءلة و النزاهة.

الاستنتاجات و التوصيات :

من خلال ما تم عرضه في الدراسة في إطار الإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية توصلنا إلى نتائج التوصيات التالية :

1. **النتائج:**

فكان الهدف من هذه الدراسة التعريف بحوكمة الشركات و مبادئها و أهميتها و أهدافها و معرفة دورها في الحد من الفساد المالي و الإداري:

- ❖ ليس هناك اتفاق على مفهوم حوكمة الشركات، و إنما هناك اتفاق على أن تطبيقها يعزز من كفاءة أداء الشركات.
- ❖ الاعتماد على آليات حوكمة الشركات التي من شأنها أن تعمل على زيادة جودة و شفافية الإفصاح.

- ❖ من أهم الملاحظات التي وجدت في الموضوع هي أن حدوث الفساد المالي و الإداري في الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى أسباب اقتصادية و سياسية.
- ❖ تظل مشكلة الفساد المالي و الإداري من أخطر المشاكل التي تشوه المنافسة ، وتضعف الحوكمة الجيدة.
- ❖ يتطلب نجاح مفهوم حوكمة الشركات إلى توافر التنظيم الإداري و المهني المتكامل الذي يشتمل على وجود مجلس إدارة فعال و لجنة المراجعة و إدارة مرتجعة داخلية مراجع خارجي مستقل.
- ❖ تعتبر المراجعة الداخلية والخارجية من أهم الآليات التي تساهم في تفعيل دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي و الإداري.
- ❖ الشفافية و المساءلة هي القيم الأساسية لمفهوم حوكمة الشركات.

2. **التوصيات:**

بناءا على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، و خصوصا التي تثير بالذهن عدد من التساؤلات و للتمكن من تنفيذ حوكمة الشركات بمفهومها الحديث و الاستفادة منها نوصي بما يلي:

- ❖ يجب وصف حوكمة الشركات على أنها عملية التغيير و لا يجب أن ننظر إليها كهدف في حد ذاتها بل أداة للسياسة الاقتصادية مثل الأدوات السياسة الأخرى.
- ❖ العمل على إنشاء لجنة تختص بشؤون الحوكمة في كل شركة، تسمى لجنة حوكمة الشركات و تنبثق عن مجلس الإدارة و تشرف على سير الحوكمة في الشركات.
- ❖ رفع مستوى الوعي و الفكر الاقتصادي و الاجتماعي و اعتبار محاربة الفساد المالي و الإداري واجب أخلاقي يقع على عاتق الجميع كل حسب موقعه.
- ❖ ضرورة الإسراع بالالتزام القانوني للمؤسسات الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة والعمل على توفير الإطار القانوني و المؤسساتي كبيئة مناسبة.

آفاق البحث:

لقد تناولنا في بحثنا هذا دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي و الإداري و أوضحنا المجالات التي تساهم في الحد من تلك الظاهرة و كذلك من خلال دراستنا الميدانية المتمثلة في تحليل استبيان باعتبار أن الجزائر ما زالت في بداياتها الأولى في ما يخص تطبيق حوكمة الشركات و غياب هذا المفهوم عن العديد من الشركات الوطنية، و بالتالي فإن البحث الحالي و نتائجه يبرز بعض القضايا التي يمكن أن تكون محل دراسة قادمة و ذلك على النحو التالي:

- ✓ **آثار حوكمة الشركات على برنامج الإصلاح الاقتصادي و الإداري و المالي .**
- ✓ **مدى ملائمة البيئة الاقتصادية الجزائرية لمبتدئ حوكمة الشركات.**

قائمة المراجع

الكتب:

1- أحمد على خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2012.

2- خالد ممدوح إبراهيم، حوكمة الانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2011.

3- عبير مصلح، عزمي الشعبي، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الطبعة الأولى، الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، رام الله، 2007.

4- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، لحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، ط1، دار الصفاء، عمان، 2010.

5- مُحَمَّد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، مصر، ط1، 2006.

6- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات(المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية، مصر،2007.

7- لؤي أديب العيسى، الفساد الإداري والبطالة، دار الكندي، عمان، 2014.

8- محسن أحمد الخضري، حوكمة الشركات، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005.

9- مُحَمَّد سعيد الرملاوي، احكام الفساد المالي والإداري في الفقه الجنائي الاسلامي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2012.

10- منير إبراهيم هندى، حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي وتقييم الأداء، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2011.

المذكرات:

10-أفروخ دنيا، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات، مذكرة مقدمة كجزء لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصصك مالية وحاكمية مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، 2015 .

11- زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي – دراسة حالة مجمع صيدال- ، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، 2016/ 2017.

12- سايح مريم وعبو صبرينة، دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والإداري(دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة مغنية-)، مذكرة ماستر، تخصص إدارة أعمال الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مغنية، 2016.

13- سعدادو حفيظة، دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد الإداري والمالي"دراسة ميدانية"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة، 2013/2012.

14- فطوم بن حمزة، مراجعة الحسابات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسة الاقتصادية "دراسة تطبقيه"، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، الوادي، 2013/2012.

15- هيدوب ليلى ريمة، المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار)، مذكرة ماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2012.

مجلات:

16- عوض القحطاني، الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية، مجلة العربيات الالكترونية العدد 12567، 2008.

17- ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي بعد العام 2003، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، العدد الثالث/ السنة 2016،ص 740.

18-كردودي صبرينة وصاف عتيقة، الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الاسلامي(مشكلة الإثراء غير المشروع لموظف القطاع العمومي)، مجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07-2016.

19- مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، العدد الثالث، السنة الثامنة 2016.

الملتقيات:

20-بروش زين الدين ودهيمي جابر، مداخلة بعنوان دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر –بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.

21-بن رجم محمد خميسي وحليمي حكيمة، مداخلة بعنوان الفساد المالي والإداري :مدخل لظاهرة غسيل الأموال وإنتشارها، الملتقى الوطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خضير –بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.

22- حساني رقية وأخرون، مداخلة بعنوان حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 7/6 ماي 2012.

23- دادن عبد الغني وسعيدة تلي، مداخلة بعنوان"فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري"ملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خضير –بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.

المنشورات:

24- عمرو يس، دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل لمؤتمر مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي المنعقدة بالقاهرة – جمهورية مصر العربية في نوفمبر 2006- منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2009.

25- محمد طارق يوسف، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق، بحوث وأوراق عمل لمؤتمر مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي المنعقدة بالقاهرة-جمهورية مصر العربية في نوفمبر 2006، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،مصر، 2009.

25- مصطفى حسن بسيوني السعدني، الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل لمؤتمر مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي المنعقدة بالقاهرة – جمهورية مصر العربية في نوفمبر 2006- منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2009.

26- منشورات وزارة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية ، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر ، اصدار 2009 .

Frequency Table

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 30 سنة	9	25.0	25.0	25.0
	من 30 الى 40 سنة	19	52.8	52.8	77.8
	من 40 الى 50 سنة	4	11.1	11.1	88.9
	اكبر من 50 سنة	4	11.1	11.1	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريا	4	11.1	11.1	11.1
	ليسانس	11	30.6	30.6	41.7
	ماجستير	13	36.1	36.1	77.8
	دكتوراه	8	22.2	22.2	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

المنصب

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	المدير	1	2.8	2.8	2.8
	محاسب	5	13.9	13.9	16.7
	رئيس مصلحة	4	11.1	11.1	27.8
	مراجع داخلي	5	13.9	13.9	41.7
	غير ذلك	3	8.3	8.3	50.0
	استاذ جامعي	7	19.4	19.4	69.4
	اخرى	11	30.6	30.6	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 5 سنوات	7	19.4	19.4	19.4
	من 5 الى 10 سنوات	15	41.7	41.7	61.1
	من 11 الى 15 سنة	6	16.7	16.7	77.8
	اكثر من 15 سنة	8	22.2	22.2	100.0

	Total	36	100.0	100.0	

القطاع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	القطاع الخاص	10	27.8	27.8	27.8
	القطاع العام	26	72.2	72.2	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

.حدولا1ث الفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية يعود إلى أسباب

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سياسية	11	30.6	30.6	30.6
	اقتصادية	11	30.6	30.6	61.1
	اجتماعية	4	11.1	11.1	72.2
	اخلاقية	9	25.0	25.0	97.2
	ثقافية	1	2.8	2.8	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

ينتشر الفساد المالي والإداري بكثرة على مستوى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مجلس الإدارة	6	16.7	16.7	16.7
	المدراء التنفيذيين	11	30.6	30.6	47.2
	الموظفين	6	16.7	16.7	63.9
	اصحاب المصالح	12	33.3	33.3	97.2
	فئات اخرى	1	2.8	2.8	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

تعتبر الشركات الكبرى أكثر فسادا من الشركات الصغيرة والمتوسطة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	4	11.1	11.1	11.1
	غير موافق	6	16.7	16.7	27.8

	محايد	8	22.2	22.2	50.0
	موافق	12	33.3	33.3	83.3
	موافق بشدة	6	16.7	16.7	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

عدم مراقبة المحاسبين للقوائم المالية وتأكيدها يؤدي إلى انتشار الفساد المالي والإداري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	8.3	8.3	8.3
	غير موافق	7	19.4	19.4	27.8
	محايد	5	13.9	13.9	41.7
	موافق	12	33.3	33.3	75.0
	موافق بشدة	9	25.0	25.0	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

التزام مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	8.3	8.3	8.3
	غير موافق	4	11.1	11.1	19.4
	محايد	4	11.1	11.1	30.6
	موافق	14	38.9	38.9	69.4
	موافق بشدة	11	30.6	30.6	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

استقلالية وحيادية مجلس الإدارة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	4	11.1	11.1	11.1
	غير موافق	6	16.7	16.7	27.8
	محايد	7	19.4	19.4	47.2
	موافق	15	41.7	41.7	88.9
	موافق بشدة	4	11.1	11.1	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

قيام مجلس الإدارة بتوزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	4	11.1	11.1	11.1
	غير موافق	5	13.9	13.9	25.0
	محايد	4	11.1	11.1	36.1
	موافق	15	41.7	41.7	77.8
	موافق بشدة	8	22.2	22.2	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

قيام مجلس الإدارة بمراجعة سياسة تأهيل الموارد البشرية يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	8.3	8.3	8.3
	غير موافق	4	11.1	11.1	19.4
	محايد	8	22.2	22.2	41.7
	موافق	15	41.7	41.7	83.3
	موافق بشدة	6	16.7	16.7	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

وجود تعاون فعال بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح يحد من الفساد المالي والإداري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	5.6	5.6	5.6
	غير موافق	5	13.9	13.9	19.4
	محايد	8	22.2	22.2	41.7
	موافق	12	33.3	33.3	75.0
	موافق بشدة	9	25.0	25.0	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

تمكين أصحاب المصالح من إيصال اهتماماتهم حول الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية إلى مجلس الإدارة يساهم في

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	8.3	8.3	8.3
	غير موافق	9	25.0	25.0	33.3
	محايد	7	19.4	19.4	52.8
	موافق	11	30.6	30.6	83.3
	موافق بشدة	6	16.7	16.7	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

قوة واستقلالية لجنة المراجعة يساهم في تعزيز الرقابة ومن ثم الحد من الفساد المالي والإداري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	8.3	8.3	8.3
	غير موافق	2	5.6	5.6	13.9
	محايد	4	11.1	11.1	25.0
	موافق	18	50.0	50.0	75.0
	موافق بشدة	9	25.0	25.0	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

توافر نظام الرقابة الداخلية في الشركة يؤدي إلى زيادة فعالية الحوكمة والحد من الفساد المالي والإداري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق	23	63.9	63.9	63.9
	موافق بشدة	13	36.1	36.1	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

القيام بأعمال المراجعة الخارجية تؤدي إلى زيادة فعالية نظام حوكمة الشركات والتقليل من الفساد المالي والإداري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	3	8.3	8.3	8.3
	موافق	19	52.8	52.8	61.1
	موافق بشدة	14	38.9	38.9	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

وجود آليات قانونية وتنظيمية للحوكمة تتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التحيز والقابلية للتنفيذ تؤدي إلى زيادة فعالية الحوكمة وبالتالي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	1	2.8	2.8	2.8
	موافق	18	50.0	50.0	52.8
	موافق بشدة	17	47.2	47.2	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

نشر الكشوف المالية وجدول الأرباح والخسائر وتقرير مدقق الحسابات قبل انعقاد الجمعية العامة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	4	11.1	11.1	11.1
	غير موافق	5	13.9	13.9	25.0
	محايد	4	11.1	11.1	36.1
	موافق	18	50.0	50.0	86.1
	موافق بشدة	5	13.9	13.9	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

توفير قنوات لنشر المعلومات الكافية بشكل دوري وفي الوقت المناسب يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	5.6	5.6	5.6
	غير موافق	2	5.6	5.6	11.1
	محايد	5	13.9	13.9	25.0
	موافق	20	55.6	55.6	80.6
	موافق بشدة	7	19.4	19.4	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

مراجعة الكشوف المالية من قبل مراجع مؤهل ومستقل يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	5.6	5.6	5.6
	غير موافق	4	11.1	11.1	16.7
	محايد	4	11.1	11.1	27.8

	موافق	15	41.7	41.7	69.4
	موافق بشدة	11	30.6	30.6	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

وجود إفصاح إلزامي عن مرتبات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين يساهم في التقليل من الفساد والإداري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	5	13.9	13.9	13.9
	غير موافق	3	8.3	8.3	22.2
	محايد	8	22.2	22.2	44.4
	موافق	14	38.9	38.9	83.3
	موافق بشدة	6	16.7	16.7	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

الإفصاح على كل ما يمتلكه أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين يساهم في كشف عمليات الاختلاس وبذلك الحد من الفساد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	8.3	8.3	8.3
	غير موافق	3	8.3	8.3	16.7
	محايد	10	27.8	27.8	44.4
	موافق	13	36.1	36.1	80.6
	موافق بشدة	7	19.4	19.4	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

الإفصاح عن كل تغيير هام في الأصول والالتزامات يساهم في كشف عمليات التلاعب وبذلك الحد من الفساد المالي والإداري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	8.3	8.3	8.3
	غير موافق	2	5.6	5.6	13.9
	محايد	5	13.9	13.9	27.8
	موافق	18	50.0	50.0	77.8
	موافق بشدة	8	22.2	22.2	100.0

	Total	36	100.0	100.0	

الالتزام بأخلاقيات المهنة يحد من انتشار الفساد المالي والإداري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	4	11.1	11.1	11.1
	غير موافق	5	13.9	13.9	25.0
	موافق	14	38.9	38.9	63.9
	موافق بشدة	13	36.1	36.1	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

.مكافحة الفساد المالي والإداري يستدعي بالضرورة إلى وجود المسائلة والمحاسبة الصارمة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	8.3	8.3	8.3
	محايد	6	16.7	16.7	25.0
	موافق	18	50.0	50.0	75.0
	موافق بشدة	9	25.0	25.0	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

التزام الموظفين بتطبيق الأنظمة والقوانين يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	4	11.1	11.1	11.1
	غير موافق	2	5.6	5.6	16.7
	محايد	4	11.1	11.1	27.8
	موافق	15	41.7	41.7	69.4
	موافق بشدة	11	30.6	30.6	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

عدم ترشيح من حكم عليه بجريمة في تولي مناصب عليا يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	8.3	8.3	8.3

	غير موافق	2	5.6	5.6	13.9
	محايد	10	27.8	27.8	41.7
	موافق	11	30.6	30.6	72.2
	موافق بشدة	10	27.8	27.8	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

تفعيل دور الجامعات ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني في نشر الشفافية والمسائلة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
	غير موافق	2	5.6	5.6	5.6
	محايد	6	16.7	16.7	22.2
Valid	موافق	22	61.1	61.1	83.3
	موافق بشدة	6	16.7	16.7	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

توفير ميثاق ميثاق للسلوك الأخلاقي في الشركات يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
	غير موافق	2	5.6	5.6	5.6
	محايد	4	11.1	11.1	16.7
Valid	موافق	19	52.8	52.8	69.4
	موافق بشدة	11	30.6	30.6	100.0
	Total	36	100.0	100.0	

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
تعتبر الشركات الكبرى أكثر فسادا من الشركات الصغيرة والمتوسطة	36	3.28	1.256	.209
عدم مراقبة المحاسبين للقوائم المالية وتأكيدها يؤدي إلى انتشار الفساد المالي والإداري	36	3.47	1.298	.216
AA	36	3.3750	1.16726	.19454

One-Sample Test

	Test Value = 3				
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower
تعتبر الشركات الكبرى أكثر فسادا من الشركات الصغيرة والمتوسطة	1.327	35	.193	.278	-.15-
عدم مراقبة المحاسبين للقوائم المالية وتأكيدها يؤدي إلى انتشار الفساد المالي والإداري	2.183	35	.036	.472	.03
AA	1.928	35	.0062	.37500	-.0199-

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
التزام مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	36	3.72	1.256	.209
استقلالية وحيادية مجلس الإدارة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	36	3.25	1.204	.201
قيام مجلس الإدارة بتوزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	36	3.50	1.298	.216
قيام مجلس الإدارة بمراجعة سياسة تأهيل الموارد البشرية يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	36	3.47	1.158	.193
وجود تعاون فعال بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح يحد من الفساد المالي والإداري	36	3.58	1.180	.197

تمكين أصحاب المصالح من إيصال اهتماماتهم حول الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية إلى مجلس الإدارة يساهم في	36	3.22	1.245	.207
قوة واستقلالية لجنة المراجعة يساهم في تعزيز الرقابة ومن ثم الحد من الفساد المالي والإداري	36	3.78	1.149	.192
توافر نظام الرقابة الداخلية في الشركة يؤدي إلى زيادة فعالية الحوكمة والحد من الفساد المالي والإداري	36	4.36	.487	.081
القيام بأعمال المراجعة الخارجية تؤدي إلى زيادة فعالية نظام حوكمة الشركات والتقليل من الفساد المالي والإداري	36	4.31	.624	.104
وجود آليات قانونية وتنظيمية للحوكمة تتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التحيز والقابلية للتنفيذ تؤدي إلى زيادة فعالية الحوكمة وبالتالي	36	4.44	.558	.093
BB	36	3.7639	.74571	.12429

One-Sample Test

	Test Value = 3				
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower
التزام مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	3.450	35	.001	.722	.30
استقلالية وحيادية مجلس الإدارة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	1.246	35	.221	.250	-.16-
قيام مجلس الإدارة بتوزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	2.311	35	.027	.500	.06
قيام مجلس الإدارة بمراجعة سياسة تأهيل الموارد البشرية يساهم في الحد من الفساد المالى والإداري	2.446	35	.020	.472	.08
وجود تعاون فعال بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح يحد من الفساد المالي والإداري	2.966	35	.005	.583	.18

تمكين أصحاب المصالح من إيصال اهتماماتهم حول الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية إلى مجلس الإدارة يساهم في	1.071	35	.291	.222	-.20-
قوة واستقلالية لجنة المراجعة يساهم في تعزيز الرقابة ومن ثم الحد من الفساد المالي والإداري	4.061	35	.000	.778	.39
توافر نظام الرقابة الداخلية في الشركة يؤدي إلى زيادة فعالية الحوكمة والحد من الفساد المالي والإداري	16.765	35	.000	1.361	1.20
القيام بأعمال المراجعة الخارجية تؤدي إلى زيادة فعالية نظام حوكمة الشركات والتقليل من الفساد المالي والإداري	12.548	35	.000	1.306	1.09
وجود آليات قانونية وتنظيمية للحوكمة تتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التحيز والقابلية للتنفيذ تؤدي إلى زيادة فعالية الحوكمة وبالتالي	15.538	35	.000	1.444	1.26
BB	6.146	35	.000	.76389	.5116

T-Tes

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
نشر الكشوف المالية وجدول الأرباح والخسائر وتقرير مدقق الحسابات قبل انعقاد الجمعية العامة	36	3.42	1.228	.205
توفير قنوات لنشر المعلومات الكافية بشكل دوري وفي الوقت المناسب يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	36	3.78	1.017	.170
مراجعة الكشوف المالية من قبل مراجع مؤهل ومستقل يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	36	3.81	1.167	.194
وجود إفصاح إلزامي عن مرتبات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمدريين التنفيذيين يساهم في التقليل من الفساد والإداري	36	3.36	1.268	.211
الإفصاح على كل ما يمتلكه أعضاء مجلس الإدارة والمدريين التنفيذيين يساهم في كشف عيمليات الاختلاس وبذلك الحد من الفساد	36	3.50	1.159	.193

الإفصاح عن كل تغيير هام في الأصول والالتزامات يساهم في كشف عمليات التلاعب وبذلك الحد من الفساد المالي والإداري	36	3.72	1.137	.189
CC	36	3.5972	1.03155	.17192

One-Sample Test

	Test Value = 3				
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower
نشر الكشوف المالية وجدول الأرباح والخسائر وتقرير مدقق الحسابات قبل انعقاد الجمعية العامة	2.036	35	.049	.417	.00
توفير قنوات لنشر المعلومات الكافية بشكل دوري وفي الوقت المناسب يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	4.587	35	.000	.778	.43
مراجعة الكشوف المالية من قبل مراجع مؤهل ومستقل يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	4.143	35	.000	.806	.41
وجود إفصاح إلزامي عن مرتبات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمدريين التنفيذيين يساهم في التقليل من الفساد والإداري	1.708	35	.096	.361	-.07-
الإفصاح على كل ما يمتلكه أعضاء مجلس الإدارة والمدريين التنفيذيين يساهم في كشف عيمليات الاختلاس وبذلك الحد من الفساد	2.589	35	.014	.500	.11
الإفصاح عن كل تغيير هام في الأصول والالتزامات يساهم في كشف عمليات التلاعب وبذلك الحد من الفساد المالى والإداري	3.812	35	.001	.722	.34
CC	3.474	35	.001	.59722	.2482

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الالتزام بأخلاقيات المهنة يحد من انتشار الفساد المالي والإداري	36	3.75	1.381	.230
مكافحة الفساد المالي والإداري يستدعي بالضرورة إلى وجود المسائلة والمحاسبة الصارمة.	36	3.83	1.082	.180
التزام الموظفين بتطبيق الأنظمة والقوانين يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	36	3.75	1.273	.212
عدم ترشيح من حكم عليه بجريمة في تولي مناصب عليا يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	36	3.64	1.199	.200
تفعيل دور الجامعات ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني في نشر الشفافية والمسائلة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	36	3.89	.747	.125
توفير ميثاق ميثاق للسلوك الأخلاقي في الشركات يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	36	4.08	.806	.134
DD	36	3.8241	.74103	.12350

One-Sample Test

	Test Value = 3				
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower
الالتزام بأخلاقيات المهنة يحد من انتشار الفساد المالي والإداري	3.259	35	.002	.750	.28
مكافحة الفساد المالي والإداري يستدعي بالضرورة إلى وجود المسائلة والمحاسبة الصارمة.	4.620	35	.000	.833	.47
التزام الموظفين بتطبيق الأنظمة والقوانين يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	3.534	35	.001	.750	.32
عدم ترشيح من حكم عليه بجريمة في تولي مناصب عليا يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	3.197	35	.003	.639	.23

تفعيل دور الجامعات ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني في نشر الشفافية والمسائلة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	7.135	35	.000	.889	.64
توفير ميثاق ميثاق للسلوك الأخلاقي في الشركات يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري	8.062	35	.000	1.083	.81
DD	6.672	35	.000	.82407	.5733

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.803	2

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.886	10

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.945	6

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.754	6

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.957	24

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير **قسم العلوم المالية والمحاسبية.**

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الاستبيان الذي بين يديكم هو إحدى أدوات الدراسة المندرجة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة وتدقيق تحت عنوان:

"دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري في الجزائر."

أرجو التكرم والإجابة على الأسئلة المطروحة وتزويدنا بآرائكم القيمة من خلال وضع العلامة (X) على الإجابة التي ترونها ملائمة، كما نأمل أن تغني إجاباتكم وترفع من المستوى البحث العلمي لهذا البحث.

يرجى العلم أن جميع الأسئلة المطروحة ضمن هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي وأن إجاباتكم ستكون محاطة بالسرية الكاملة والعناية العلمية الفائقة.

شكرا لتعاونكم وحسن استجابتكم....

الطالبات:

- **دبيلي يمينة**
- **معطاالله بسمة**
- **رزاق زوازي أم الهناء**

القسم الأول : معلومات العامة

يرجى الإجابة على الأسئلة التي تتضمن معلومات عامة بوضع إشارة (X)

1- العمر:

- أقل من 30 سنة ☐ - من 30 إلى 40 سنة ☐

- من 40 إلى 50 ☐ - أكثر من 50 سنة ☐

2- المؤهل العلمي:

- بكالوريا ☐ - ليسانس ☐

- ماجستير ☐ - دكتوراه ☐

- غير ذلك ☐

3- المنصب الوظيفي :

- المدير ☐ - محاسب ☐

- رئيس مصلحة ☐ - مراجع داخلي ☐

- عضو مجلس إدارة ☐ - أخرى ☐ - أستاذ جامعي ☐

4- الخبرة العملية :

- أقل من 5 سنوات ☐ - من 5 إلى 10 سنوات ☐

-

- من11 إلى 15 سنة ☐ _ أكثر من 15 سنة ☐

5- القطاع الذي تنتمي اليه:

- القطاع خاص ☐ - القطاع العام ☐ - أعمال حرة ☐

القسم الثاني :

فيما يلي مجموعة من العبارات يرجى التكرم باختيار الإجابة المناسبة بعد قراءتها:

المحور الأول: الفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية						
الرقم		**سياسة**	**اقتصادية**	**اجتماعية**	**أخلاقية**	**ثقافية**
1	حدوث الفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية يعود إلى أسباب.					
		مجلس الإدارة	**المدراء التنفيذيين**	**الموظفين**	**أصحاب المصالح**	**فئات أخرى**
2	ينتشر الفساد المالي والإداري بكثرة على مستوى					
		موافق تماما	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق تماما**
3	تعتبر الشركات الكبرى أكثر فسادا من الشركات الصغيرة والمتوسطة					
4	عدم مراقبة المحاسبين للقوائم المالية وتأكيدها يؤدي إلى انتشار الفساد المالي والإداري.					

المحور الثاني : مبادئ حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري						
الرقم		**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**معارض**	**معارض بشدة**
1	التزام مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري					
2	استقلالية وحيادية مجلس الإدارة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري					
3	قيام مجلس الإدارة بتوزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي يخدم المصالح العامة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.					
4	قيام مجلس الإدارة بمراجعة سياسة تأهيل الموارد البشرية يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.					
5	وجود تعاون فعال بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح يحد من الفساد المالي والإداري.					

6	تمكين أصحاب المصالح من إيصال اهتماماتهم حول الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية إلى مجلس الإدارة يساهم في الحد مت الفساد المالي والإداري.					
7	قوة واستقلالية لجنة المراجعة يساهم في تعزيز الرقابة ومن ثم الحد من الفساد المالي والإداري.					
8	توافر نظام الرقابة الداخلية في الشركة يؤدي إلى زيادة فعالية الحوكمة والحد من الفساد المالي والإداري.					
9	القيام بأعمال المراجعة الخارجية تؤدي إلى زيادة فعالية نظام حوكمة الشركات والتقليل من الفساد المالي والإداري .					
10	وجود آليات قانونية وتنظيمية للحوكمة تتسم بالكفاءة والعدالة وعدم التحيز والقابلية للتنفيذ تؤدي إلى زيادة فعالية الحوكمة وبالتالي الحد من الفساد المالي والإداري.					

المحور الثالث: الإفصاح والشفافية للحد من الفساد المالي والإداري.						
الرقم		**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**معارض**	**معارض بشدة**
1	نشر الكشوف المالية وجدول الأرباح والخسائر وتقرير مدقق الحسابات قبل انعقاد الجمعية العامة					
2	توفير قنوات لنشر المعلومات الكافية بشكل دوري وفي الوقت المناسب يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.					
3	مراجعة الكشوف المالية من قبل مراجع مؤهل ومستقل يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.					
4	وجود إفصاح إلزامي عن مرتبات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمدريين التنفيذيين يساهم في التقليل من الفساد والإداري.					
5	الإفصاح على كل ما يمتلكه أعضاء مجلس الإدارة والمدريين التنفيذيين يساهم في كشف عمليات الاختلاس وبذلك الحد من الفساد المالي والإداري.					
6	الإفصاح عن كل تغيير هام في الأصول والالتزامات يساهم في كشف عمليات التلاعب وبذلك الحد من الفساد المالي والإداري.					

المحور الرابع: السلوكيات الأخلاقية، تفعيل المسائلة والنزاهة للحد من الفساد المالي والإداري.						
الرقم		موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	الالتزام بأخلاقيات المهنة يحد من انتشار الفساد المالي والإداري.					
2	مكافحة الفساد المالي والإداري يستدعي بالضرورة إلى وجود المسائلة والمحاسبة الصارمة.					
3	التزام الموظفين بتطبيق الأنظمة والقوانين يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.					
4	عدم ترشيح من حكم عليه بجريمة في تولي مناصب عليا يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.					
5	تفعيل دور الجامعات ووسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني في نشر الشفافية والمسائلة يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.					
6	توفير ميثاق ميثاق للسلوك الأخلاقي في الشركات يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري.					